A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/8/INF/1
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 1 سبتمبر 2011

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثامنة

جنيف، من 14 إلى 18 نوفمبر 2011

مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

من إعداد الأمانة

1. يتضمن مشروع تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج بغية دعم عملية رصد الأنشطة الإنمائية وتقييمها (الوثيقة CDIP/4/8/Rev.) مراجعة خارجية لأنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية تنفيذا للتوصية 41.

2. ويحتوى مرفق هذه الوثيقة على المراجعة الخارجية المذكورة أعلاه التي أجرتها الدكتورة كارولين ديري بوركبيك، أحد كبار الباحثين في برنامج الإدارة الاقتصادية العالمية في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة والدكتور سانتياغو روكا، وهو أستاذ للاقتصاد في جامعة ايسان، كلية التجارة في ليما ببيرو.

3. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علما بمضمون مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

التقرير النهائي المقدم في 31 أغسطس 2011

أعدته
د. كارولين ديري بوركبيك، أحد كبار الباحثين، برنامج الإدارة الاقتصادية العالمية، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة

و
الدكتور سانتياغو روكا، أستاذ الاقتصاد، جامعة ايسان - كلية التجارة، ليما، بيرو

ملخص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

1. معلومات أساسية

أقرت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الرابعة المنعقدة بجنيف في نوفمبر 2009 "مشروع من أجل تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج بغية دعم عملية الرصد والتقييم للأنشطة الإنمائية"[1] يتضمن تنفيذ التوصية 41 من جدول أعمال التنمية، أي "جرد أنشطة الويبو الحالية لتقديم المساعدة التقنية في مجال التعاون والتنمية".

وما انفكت المداولات بشأن أنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية تشكل عنصرا مركزيا في المناقشات الدائرة في المنظمة منذ اقتراح وضع جدول أعمال التنمية في عام 2004.[2] وعلى مدى السنوات الست الماضية، أبرزت المناقشات حول جدول أعمال التنمية أهمية ضمان توجه إنمائي واضح لأنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية وتركيزها على الأولويات الإنمائية والاحتياجات الوطنية.[3] كما كشفت هذه المناقشات عن مصلحة مشتركة لمختلف الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في الويبو في ضمان وقع إنمائي لأنشطة التعاون لأغراض التنمية وكفاءة هذه الأنشطة من حيث التكلفة وإدارتها وتنسيقها وشفافيتها.[4]

وكان الغرض من المراجعة كما ورد في المواصفات المطلوبة: "إجراء تقييم على المستوى الكلي لما تنجزه الويبو من أنشطة المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية للتثبت من فعالية تلك الأنشطة ووقعها وكفاءتها ووجاهتها. والغرض من المراجعة أيضا أن نعرف من آليات التنسيق الداخلي القائمة حاليا لما تقدمه الويبو من مساعدة تقنية لأغراض التنمية مدى كفاءتها، علما بأن المراجعة ستنجز بينما تشهد المنظمة تغييرات رئيسية في طريقة عملها وتأدية خدماتها على النحو الذي طرحه المدير العام في برنامج التقويم الاستراتيجي".

وبخصوص الهدف الرئيسي للمراجعة فقد ورد في المواصفات المطلوبة ما يلي: "فالهدف الرئيسي المنشود إذاً من المراجعة، في سياق الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 وبرنامج التقويم الاستراتيجي ومع مراعاة توصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، تحديد السبل الكفيلة بتحسين أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، بما فيها من سبل لتطوير إطار إدارة الويبو القائمة على النتائج تيسيرا لرصد وقع أنشطتها على التنمية وتقييمه".

التعاريف والمنهجية

لأغراض هذه المراجعة، تشمل أنشطة المساعدة التقنية جميع الأنشطة المتعلقة بما يلي:

1. تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية وسياساتها وخططها في البلدان النامية (بما في ذلك عمليات تقييم الاحتياجات)،

---

1. الويبو (2009)، "مشروع من أجل تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج بغية دعم عملية الرصد والتقييم للأنشطة الإنمائية (التوصيات 33 و38 و41)"، أعدته الأمانة للدورة الرابعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، جنيف، من 16 إلى 20 نوفمبر، الوثيقة CDIP/4/8 Rev.
2. الويبو (2004).
3. تسعى المراجعة الخارجية أيضا إلى المساهمة في التقييم الذي أوصت به الدورة الثالثة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (انظر الفقرة 211 مكررا من الوثيقة PCT/WG/3/14 Rev.) لمدى نجاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في تحقيق أهدافه الرامية إلى تنظيم أنشطة التعاون لأغراض التنمية لفائدة البلدان النامية في مجال البراءات. ونوقش هذا العنصر التكميلي عن طريق عقد عدد من الاجتماعات المخصصة مع موظفي شعبة المعاهدة وضمان تغطية مركزة في مراجعتنا للقضايا المرتبطة بالبراءات أكثر من أية قضايا أخرى (مثل العلامات التجارية) بوسائل منها التحدث إلى مجموعة أكبر من موظفي الويبو الذين يعملون على قضايا البراءات. وتضمن الاستبيان الموجه إلى البلدان المستفيدة عددا من الأسئلة الخاصة بالبراءات ومن بين الزيارات القطرية الست التي قمنا بها توجهت أربع منها إلى بلدان أعضاء في المعاهدة.
4. مارشانت وماسانغو (2007).

2. ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية والسياساتية العالمية والإقليمية والوطنية التي تروج لنظام ملكية فكرية متوازن (عبر طرق منها إجراء الأبحاث المعنية بالموضوع وتقديم الدعم لإشراك البلدان النامية في عملية صنع القرار والحوار على الصعيد العالمي)،

3. وإنشاء بنية تحتية إدارية وطنية للملكية الفكرية وأنظمة داعمة للمستخدم تكون حديثة ومعاصرة،

4. وإتاحة نظم دعم لمستخدمي نظام الملكية الفكرية في البلدان النامية،

5. وتشجيع الابتكار والإبداع والنفاذ إلى المعارف والتكنولوجيات في البلدان النامية (بما في ذلك الأبحاث ذات الصلة بالموضوع)،

6. والتدريب وتكوين الكفاءات البشرية في البلدان النامية.

وفي جميع فقرات التقرير سيشار إلى "المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية" بعبارة "أنشطة التعاون لأغراض التنمية".

وأعد المراجعة خبيران استشاريان مستقلان من خارج المنظمة اختارتهما لجنة اختيار داخلية أنشئت لهذا الغرض. وتغطي فترة الثلاث سنوات من 2008 إلى 2010. وبالنسبة للدراسات القطرية الأكثر عمقا، غطت المراجعة فترة أطول لا تقل عن ست سنوات تسهيلا لتقييم مآل الأنشطة ووقعها.

وركزت على توليد نتائج قائمة على الأدلة وتحديد تصورات موظفي الويبو والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وتمشيا مع مواصفات المراجعة، شملت عملية جمع البيانات والأدلة الوجيهة العناصر التالية:

1. مراجعة وثائق الويبو وتقاريرها الوجيهة،

2. وإجراء مقابلات مع موظفين من جميع البرامج المعنية بأنشطة التعاون لأغراض التنمية،

3. وإعداد ست دراسات إفرادية قطرية (شملت تنظيم زيارات ميدانية إلى مكاتب الملكية الفكرية الوطنية ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الحكوميين)،

4. وعقد مشاورات مع بعثات موجودة في جنيف،

5. وطلب التعليقات والإسهامات من أصحاب المصلحة الآخرين،

6. ومراجعة الأدبيات.

هيكل التقرير

يتألف هذا التقرير من ستة أجزاء. فالجزء الأول يعرض الترتيبات التنظيمية لإدارة أنشطة التعاون لأغراض التنمية وإتاحتها، فضلا عن الاتجاهات الرئيسية المتبعة في توزيعها. كما يصف العناصر الرئيسية للتغيير التنظيمي الجاري المرتبط بهذه الأنشطة. وفي حين أن الجزء الثاني يصف ويقيم التوجه العام لهذه الأنشطة ووجاهتها، فإن الجزء الثالث يقدم مدخلا إلى القضايا المتعلقة بوقعها. ولتوضيح وشرح النتائج المقدمة في الجزأين الثاني والثالث، يصف الجزء الرابع ويقيم ما نفذ من أنشطة في إطار كل دعامة من دعائم أنشطة التعاون لأغراض التنمية الست (المحددة أعلاه) من حيث وجاهتها وتوجهها ووقعها. ويصف الجزء الخامس ويقيم إدارة هذه الأنشطة وكفاءتها من حيث التكلفة. وأما الجزء السادس فيصف ويقيم التنسيق الداخلي والخارجي في مجال التعاون لأغراض التنمية. ويلي كل جزء ملخص لتوصيات مختارة بشأن القضايا التي نوقشت في ذلك الباب.

وفيما يلي لمحة عامة عن النتائج الرئيسية للتقرير بشأن نقاط القوة والضعف في توجه أنشطة التعاون لأغراض التنمية ووجاهتها ووقعها وإدارتها وكفاءتها وتنسيقها في الفترة قيد النظر (2008-2010). وتلي النتائج توليفة لتوصيات التقرير التي نظرت فيها أمانة الويبو والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في المنظمة.

2. نظرة عامة عن الاستنتاجات الرئيسية

يبدأ هذا الباب بعرض موجز للاتجاهات الرئيسية لأنشطة الويبو للتعاون لأغراض التنمية. ثم يلخص الاستنتاجات وفقا لكل موضوع من موضوعات التحقيق الأساسية الواردة في مواصفات المراجعة الخارجية وهي: الوجاهة والتوجه والوقع والإدارة والكفاءة والتنسيق.

اتجاهات أنشطة الويبو للتعاون لأغراض التنمية

وقف فريق المراجعة على أوجه قصور كبيرة فيما يجري داخل الويبو من عمليات تحديد ميزانيتها ونفقاتها لأنشطة التعاون لأغراض التنمية وقياسها ومراقبتها وتوزيعها. وحد هذا الأمر من قدرة فريق المراجعة على تقديم صورة شاملة لاتجاهات تكوين أنشطة التعاون لأغراض التنمية، أو تقييم التقدم المحرز على مر الوقت في التوجه نحو التنمية، أو إجراء تقييم مفصل لوقع الأنشطة أو فعاليتها من حيث التكلفة.

وبالنسبة للفترة التي شملتها المراجعة، لم تتمكن أمانة الويبو من إعداد موجز لأنشطتها في مجال التعاون لأغراض التنمية بحسب البلد أو المنطقة أو الموضوع أو الهدف أو النتيجة المرتقبة مع بيان تفصيلي للنفقات. وانعدمت عمليات داخلية منتظمة لتقييم الآثار المترتبة عن فئات معينة من الأنشطة والإبلاغ عنها. وإذا كانت الويبو تقدم تقارير منتظمة عن البرامج إلى الدول الأعضاء في إطار تقارير أداء البرنامج، فإن ذلك يتم على قدر كبير من التجريد والشمولية. ولئن وضعت المنظمة قاعدة بيانات لأنشطة المساعدة التقنية على الإنترنت، يظل ذلك في المرحلة الأولية للتنفيذ وتعتريه أوجه قصور عديدة (ترد مفصلة أدناه تحت الجزء الخاص بالإدارة).

وتفيد التقديرات المتاحة من أمانة الويبو أن الإنفاق العام للمنظمة على التنمية زاد زيادة طفيفة من حيث القيمة الفعلية وكنسبة مئوية من ميزانية الويبو على مدى الفترة قيد النظر. بيد أن تقديرات حصة التنمية من أنشطة الويبو أثناء هذه الفترة استندت إلى تعريف ومنهجية غامضين لحساب ما يدخل في إطار أنشطة التعاون لأغراض التنمية. وفي الواقع، انعدم في هذه الفترة أي فهم مشترك أو تعاريف متفق عليها على صعيد المنظمة لمصطلحات مثل "المساعدة التقنية أو تكوين الكفاءات أو أنشطة التنمية أو أنشطة التعاون لأغراض التنمية". وكما جاء أيضا في عملية تدقيق داخلي لأنشطة التعاون لأغراض التنمية في الويبو أجرتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية سنة 2011، فمن غير المؤكد ما إذا كانت حصة الميزانية الفعلية المخصصة لأنشطة التعاون لأغراض التنمية أعلى من التقديرات المتاحة أو أقل منها.[5]

والاكتفاء بدراسة برنامج وميزانية الويبو العاديين لا يسمح بتجسيد مجمل الموارد المتاحة للأمانة للاضطلاع بأنشطة التعاون لأغراض التنمية. وإذا كان المصدر الرئيسي لتمويل هذه الأنشطة هو الدخل المتأتي من الخدمات المتعلقة بمعاهدات المنظمة (يمر جزء منه عبر البرنامج والميزانية العاديين إلى أنشطة التنمية) فإن مصادر التمويل الأخرى تشمل الموارد من خارج الميزانية (مثل الصناديق الاستئمانية للأنشطة في البلدان المانحة والبلدان الأخرى) والدعم العيني والحصول على الموارد عبر الشراكات. كما

[5] الويبو (2011)، ملخص عملي، مشروع تقرير التدقيق الداخلي لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدراية: مراجعة أنشطة التعاون لأغراض التنمية، الويبو: جنيف.

خُصصت أموال من احتياطي المنظمة لتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية.[6] واستنادا إلى الأدلة المتوافرة، فإن فريق المراجعة يقدر إجمالي الميزانية التي تخصصها الويبو لأنشطة التنمية في الفترة من 2008-2009 إلى 2010-2011 بما يفوق 284 مليون فرنك سويسري (انظر الإطار 2.1. في الجزء الأول من هذا التقرير).

وتتزايد حصة اعتمادات الميزانية المرتبطة بتنفيذ مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من الميزانية العامة لأنشطة التعاون لأغراض التنمية. ويصل مقدار الموارد المالية المخصصة لتسعة عشر مشروعا معتمدا من مشروعات هذه اللجنة إلى 21,9 مليون فرنك سويسري (رغم أن المبلغ الإجمالي قد يكون أعلى لو حُسبت جميع تكاليف هذه المشروعات المتعلقة بالموظفين كما هو وراد في الجزء الأول من هذا التقرير).[7] ورغم أنه مبلغ كبير، فلا يتجاوز 10% من ميزانية الويبو الإجمالية المخصصة لأنشطة التعاون لأغراض التنمية. وفي الفترة من 2008-2009 إلى 2010-2011 كانت حصة الصناديق الاستئمانية 13% من الميزانية الإجمالية المقدرة لأنشطة الويبو الإنمائية (أي أن الموارد المالية لأنشطة الصناديق الاستئمانية تفوق تلك المخصصة لمشروعات جدول أعمال التنمية التي وافقت عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية). وكانت الأموال الاستئمانية خارج الميزانية بالنسبة لبعض برامج الويبو وأنشطتها مصدرا مهما للموارد يساوي تلك المرصودة من الميزانية العادية للمنظمة أو يفوقها. ومهما يكن، ففي الفترة قيد النظر، لم يُبلغ عن أي من الموارد خارج الميزانية المرتبطة بالصناديق الاستئمانية بطريقة شاملة بالتوازي مع وثيقة البرنامج والميزانية أو كجزء منها، ولم تقدم أية تقارير منتظمة إلى الدول الأعضاء عن كيفية مساهمة الأنشطة الممولة من الصناديق الاستئمانية في تحقيق أهداف المنظمة أو نتائجها المرتقبة في مجال التعاون لأغراض التنمية. ورغم أن الجهود جارية لحشد موارد إضافية خارج الميزانية والسعي إلى الحصول على مساهمات في المنظمة أو في الدول الأعضاء من جهات مانحة أخرى محتملة من قبيل الوكالات الإنمائية الثنائية أو الجهات الخيرية، فقد خلص فريق المراجعة إلى أن هذه الجهود لم تؤت بعد ثمارها.

ومن المهم أن أنشطة التعاون لأغراض التنمية تُنفذ على جميع مستويات المنظمة. والواقع أن قطاعات الويبو السبعة جميعها، بالإضافة إلى القطاع المعني بالتنمية، تنخرط مباشرة في التخطيط لبعض أنشطة التعاون لأغراض التنمية أو تنفيذها أو تضطلع بدور غير مباشر عبر تقديم الدعم. وعلى النحو ذاته، فجل برامج الويبو التسعة والعشرين تشارك في جوانب من هذه الأنشطة. ويرتبط نمو أنشطة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بتنامي دور قطاعات الويبو المتخصصة في تنفيذ أنشطة التعاون لأغراض التنمية. وقد وجد فريق المراجعة أن النصيب الأكبر من ميزانية الويبو العادية المرصودة لأنشطة التعاون لأغراض التنمية تنفق على أنشطة البرنامج 9 (عمل المكاتب الإقليمية على سبيل المثال). وإذا أضفنا الاعتمادات من الصناديق الاستئمانية فإن حصة إجمالي الموارد المتاحة للمكاتب الإقليمية تكون أعلى. ولهذه المكاتب أيضا عدد أكبر من الوظائف المكرسة لأنشطة التعاون لأغراض التنمية. وكما ذكر آنفا، فأمانة الويبو لا تستطيع إعداد بيان تفصيلي إجمالي للنفقات حسب المنطقة يتضمن أيضا أنشطة برامجها الثمانية والعشرين الأخرى على الصعيد الإقليمي.

التعاون لأغراض التنمية في خضم التغيير الذي تشهده المنظمة

أُنجزت هذه المراجعة الخارجية في وقت تنفذ فيه عدد من التغييرات في المنظمة. فمن أجل تنفيذ برنامج التقويم الاستراتيجي مثلا، تعمل الأمانة على تقويم برامجها وهيكلها التنظيمي والعمليات الداخلية وتخصيص الموارد لتعزيز الاستجابة لطلبات الزبائن وأصحاب المصلحة وتوفير قيمة أعلى لقاء المال وتحمل مسؤولية أكبر عن أدائها والعمل بطريقة أخلاقية. وتُجرى المراجعة كذلك في خضم جهود الويبو لتنفيذ جدول أعمال التنمية وتعميمه. وبناء عليه، فإن الكثير من أنشطة التعاون لأغراض التنمية هي قيد الاستعراض أو في مرحلة تجريبية. ويلاحظ فريق المراجعة أن هدف جدول أعمال التنمية وتوصياته تتجاوز أنشطتها في مجال التعاون لأغراض التنمية وتركز على إحداث تغيير أوسع نطاقا في ثقافة عمل المنظمة على صعيد أنشطتها كافة وإرساء نظام عالمي

---

[6] وأصل هذه الأموال من ميزانية الويبو العادية. ومع ذلك، فحسب الترتيبات المالية الداخلية لا يمكن ترحيلها إلى فترة السنتين الموالية، ولذا فقد وضعت في الصناديق الاحتياطية لاستخدامها في الفترة المالية المقبلة.

[7] لا يشمل هذا المبلغ المشروع الإضافي المعتمد في الدورة السابعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المنعقدة في مايو 2011.

متوازن للملكية الفكرية. ولا يسعى هذا التقرير إلى استكشاف التوجه الإنمائي لأنشطة الويبو الأخرى مثل وضع القواعد والمعايير أو مواءمتها مع توصيات جدول أعمال التنمية. (دعت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى إجراء مراجعة مستقلة لعملية تعميم جدول أعمال التنمية على جميع أنشطة الويبو بنهاية فترة السنتين 2012-2013).

3. الاستنتاجات حسب الموضوع

التوجه

تحدد الويبو التوجه العام لأنشطتها في مجال التعاون لأغراض التنمية في وثائق البرنامج والميزانية لفترة السنتين التي تستند إلى مساهمات من الدول الأعضاء والأمانة والتي تعتمدها تلك الأعضاء. ولذا، فمجموعة الأنشطة الموافق عليها تجسد خليطا من الأولويات المتنوعة للدول الأعضاء والأمانة. ورغم ذلك، فيمكن للأمانة أن تمارس سلطة تقديرية في تفسير ولاية البرنامج والميزانية وتنفيذها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بصياغة موضوع أنشطة وخطط معينة وتحديد شكلها وإيلاء الأولوية لها من أجل تنفيذها. وتوصل فريق المراجعة إلى أن توجه أنشطة التعاون لأغراض التنمية (ووقعها) رهين أيضا باهتمام الدول الأعضاء المستفيدة وقدرتها الاستيعابية والتزامها وكذلك بما تتبعه من نهج لإدارة تعاملها مع أمانة الويبو. وتجسد أيضا المشاورات بين الأمانة وفرادى الدول الأعضاء أثناء صياغة الأنشطة الخاصة بكل بلد وتنفيذها التوجه النهائي للأنشطة.

وخلص فريق المراجعة إلى أن الإدارة العليا للويبو زادت من تركيزها على إدماج توصيات جدول أعمال التنمية في أنشطة التعاون لأغراض التنمية في الفترة من 2008 إلى 2010. وعلى سبيل المثال، فمنذ 2008-2009 جسدت وثائق البرنامج والميزانية الأخيرة وأنشطة التعاون لأغراض التنمية الواردة فيها تزايد الاهتمام بجدول أعمال التنمية وتوصياته والأهداف الاستراتيجية التسعة وإطار الإدارة القائمة على النتائج. ووُضعت خطط جيدة وبُذلت جهود كثيفة على صعيد البرامج والأفراد لتعزيز توجه بعض أنشطة التعاون الإنمائي وكانت مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية التسعة عشر المعتمدة في طليعة هذه الخطط والجهود. وخلص فريق المراجعة كذلك إلى أن الأمانة تبذل جهودا للحصول على تمويل كاف لجدول أعمال التنمية رغم أن هذه الجهود لم تؤد بعد إلى الحصول على موارد خارج الميزانية.

واستنتج الفريق أن التحدي الكبير المطروح هو الانتقال بالخطط والمبادئ والنوايا والنتائج المرتقبة من حيث تحقيق توجه أكبر نحو التنمية من أقوال إلى أفعال. وحدد أربعة أنواع على الأقل من التحديات وهي:

أولا، وجد فريق المراجعة أن الويبو، على الصعيد المؤسسي، لم تدمج في عملها بعدُ فهما واضحا وشاملا بما فيه الكفاية للأهداف العامة لأنشطة التعاون لأغراض التنمية. ولم تحدد المعنى الدقيق لعبارة المساعدة "الموجهة نحو التنمية" كما جاء في توصيات جدول أعمال التنمية. واقترح فريق المراجعة، تيسيرا لإنجاز تحليله، عناصر للتعريف تشمل العناصر الواردة في مواصفات هذه المراجعة ويعددها بتفصيل (انظر الإطار 2.2 من التقرير). ووفقا لهذه المواصفات فإن الهدف من المساعدة التي تقدمها الويبو هو أن تكفل "للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إمكانية الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية". وجاء في مواصفات هذه المراجعة أيضا أن أنشطة التعاون لأغراض التنمية "[تهدف إلى] تضييق الهوة المعرفية وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في جني الفوائد المتأتية من الاقتصاد المعرفي". ومن المهم أن تحليل فريق المراجعة للنتائج المرتقبة المفصلة في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011 كشف أن نسبة قليلة نسبيا من هذه النتائج لها علاقة بهذين الهدفين. وعلاوة على ذلك، توصل تحليل أنجزه فريق المراجعة إلى أن أقل من 15% من إجمالي الميزانية المقترحة للفترة 2012-2013 مرصود للأنشطة المرتبطة بهذين الهدفين (انظر الجزء الثالث من هذا التقرير المعني بالوجاهة والتوجه).

وخلص الفريق كذلك إلى أن ثقافة التعاون والمشاركة العامة والانفتاح على التصورات المختلفة لنظام الملكية الفكرية، وهي ثقافة ضرورية لتحسين التوجه نحو التنمية لم ترسخ بعدُ في الويبو، بل إنها تتوقف على الجهود التي يبذلها بعض الموظفين. واعتبر الكثير من الموظفين الذين استجوبهم فريق المراجعة أن الدور الرئيسي للويبو هو حماية النظام الدولي للملكية الفكرية. ولئن كان هذا

الدور بكل تأكيد من بين المهام الرئيسية للمنظمة، فإنها مسؤولية أيضا عما يسود فيها من ثقافة مؤسسية داعمة للملكية الفكرية. وإن خلص فريق المراجعة إلى أن هذه الثقافة السطحية الداعمة للملكية الفكرية أصبحت أقل وقعا بسبب اهتمام أكبر بقضايا الملكية الفكرية، فقد استنتج أيضا أن الكثير من الموظفين يؤولون جدول أعمال التنمية تأويلا ضيقا. ولا بد للدول الأعضاء والأمانة أن تقدما الإرشاد وتضطلعا بدور قيادي كيما يشمل جدول أعمال التنمية - وما يرتبط به من دعوات إلى تحول في توجه أنشطة التعاون لأغراض التنمية - "تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية" ويذهب إلى أبعد من ذلك. وينبغي للمنظمة أن تبين كيف يمكن للملكية الفكرية أن تخدم التنمية وتساعد البلدان على تحقيق ذلك، ولكن عليها كذلك أن تضع نصب عينها الهدف العام لجدول أعمال التنمية، أي جعل الويبو منتديا متعدد الأطراف يكون أكثر فعالية في احتضان المناقشات والحوارات الحاسمة وإيجاد حلول للقضايا التي تتقاطع فيها الملكية الفكرية والتنمية، وتكون مصدرا لمساعدة أكبر للدول على صياغة إطار أكثر توازنا وتنفيذه والانتفاع به على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وفي هذا الصدد، وجد فريق المراجعة أنه إذا كانت الويبو تدخل بعضا من التحسينات الضرورية على توجه المساعدة التي تقدمها نحو التنمية وأنها بحاجة فقط إلى بعض الوقت لتحرز تقدما، فلا تزال هناك بعض المجالات التي تحتاج إلى معالجة مشاكل هيكلية ومتأصلة من حيث الفهم والوعي والانفتاح على مختلفة التصورات وحفز الموظفين.

وثانيا، فمن حيث التوازن العام في توجه أنشطة التعاون لأغراض التنمية، تبين مقارنة البرنامج والميزانية للفترة 2008-2009 باقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 أن هناك تحولا في التوجه العام للأنشطة واعتمادات الميزانية بالنسبة لأنشطة التعاون لأغراض التنمية. ونظرا لأوجه القصور في طريقة هيكلة وثيقة البرنامج والميزانية وتقديمها (انظر الجزء الأول من هذا التقرير)، لم يتمكن فريق المراجعة من تحديد التوزيع النسبي للموارد على أنشطة التعاون لأغراض التنمية على مستوى البرامج والقطاعات والشعب. ولم يكن ممكنا تحديد مصير القسط الكبير من ميزانية التعاون لأغراض التنمية، واستحال بذلك تقييم إن كان هذا التوزيع يجسد بصورة كافية درجة الأولوية التي تستحقها قضايا/أنشطة محددة من منظور التنمية. وازداد هذا التحدي حدة بسبب تخصيص نصيب كبير من الإنفاق العام على التنمية للبرنامج 9 الذي لم يتضمن وصفُ أنشطته في وثائق البرنامج والميزانية أي تصنيف أو ملخص لاعتمادات الميزانية حسب المكاتب وفقا لقضايا أو أهداف أو نتائج مرتقبة محددة.

وكشف تحليل فريق المراجعة للأجزاء السردية في وثيقتي البرنامج والميزانية للفترة 2008-2009 والفترة 2010-2011 عن توجه قوي للمساعدة التي تقدمها الويبو نحو إدخال تحسينات في إدارة الملكية الفكرية وتوعية الجمهور بنظام الملكية الفكرية وتدريب رؤساء دوائر الملكية الفكرية واعتماد تشريعات على مستوى مختلف قضايا الملكية الفكرية وتعزيز فهم معاهدات الويبو والانضمام إليها. واستخلص فريق المراجعة أن الأنشطة في مجال الملكية الصناعية من حيث نطاقها وكثافتها واعتمادات الميزانية المخصصة لها تجاوزت أنشطة حق المؤلف والحقوق المجاورة رغم أن الصناعات الإبداعية والثقافية هي من أقوى المجالات الإنمائية الواعدة بالنسبة للكثير من البلدان. ورغم كثرة الأنشطة التي تتناول قضايا من قبيل البيانات الجغرافية والمعارف التقليدية، فإنها تتلقى موارد أقل من غيرها من القضايا. وفيما يخص المعارف التقليدية، وجد فريق المراجعة على سبيل المثال أن تنوع الأنشطة الجارية كان كبيرا ولكن الموارد المتاحة لتنفيذها ومتابعتها كانت محدودة. وجاء في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011 أن نطاق وكثافة أنشطة التعاون لأغراض التنمية بشأن قضايا السياسة العامة العالمية، وإعادة التوازن في نظام الملكية الفكرية من أجل إبراز الأولويات الإنمائية، والبحث في الملكية الفكرية والتنمية، وتقليص الفجوة المعرفية عبر نقل التكنولوجيا والنفاذ إلى المعارف لا يجسدان بعدُ بشكل مناسب درجة الأولوية التي توليها لهما البلدان النامية من الدول الأعضاء (كما جاء مثلا في الأولويات التي أعربت عنها الدول الأعضاء التي شاركت في الدراسة الاستقصائية التي أجراها فريق المراجعة بشأن البلدان المستفيدة).

وكشف كذلك تحليل الفريق لوثيقتي البرنامج والميزانية (أي للفترة 2008-2009 والفترة 2010-2011) أن مجموعة أنشطة الويبو هي أقوى في مساعدة البلدان النامية على الاستفادة أكثر من النظام العالمي للملكية الفكرية أكثر مما هي في مساعدتها في الجانب الآخر لجدول الأعمال نفسه - أي خفض التكاليف المترتبة عن استعمال البلدان النامية وأصحاب المصلحة فيها لنظام الملكية الفكرية. وقلت نسبيا الأنشطة التي تساهم بوضوح مثلا في تحقيق الأهداف من قبيل ما يلي: (أ) استخدام أوجه مرونة اتفاق

تريبس، (ب) وتعزيز فرص الحصول على الأدوية وتلقي التعليم، (ج) وتوسيع نطاق الملك العام، (د) وضمان تماشي جهود مكافحة التقليد والقرصنة مع الاحتياجات والظروف الوطنية، (ه) ومواءمة قوانين الملكية الفكرية مع جهود حماية الموارد الطبيعية وأشكال التعبير الثقافي أو المعارف التقليدية والموارد الوراثية من الاستخدام غير المشروع، (و) أو تعزيز المنافسة في مجال الملكية الفكرية. ولاحظ أيضا قلة التركيز بشكل عام على أنشطة التعاون لأغراض التنمية التي يمكن أن تساهم مباشرة في بلوغ هدف تقليص الفجوة المعرفية مثلما هو الحال بالنسبة للأنشطة التي قد تساعد البلدان في تحقيق ما يلي: (أ) جذب التكنولوجيات واستيعابها والتعلم منها وإنتاجها أو تعزيز النفاذ بتكاليف ميسورة إلى المعارف التي قد تساهم في عمليات الابتكار المحلية، (ب) وتعزيز اتساق سياسات الملكية الفكرية والمجالات الأخرى للسياسة العامة الوطنية، (ج) والاستخدام العملي للاستثناءات المختلفة أو الخيارات القانونية/السياساتية الخاصة التي من شأنها تحسين النفاذ إلى التكنولوجيات الأجنبية أو إدارة الحماية التي تتمتع بها، (د) ودعم البلدان النامية لحماية معارفها ومنتجاتها الإبداعية أو تكنولوجياتها في الأسواق الدولية والنهوض بحقوقها في الولايات القضائية الأخرى، (ه) ووضع واستخدام آليات يمكنها تحسين التوازن في أنظمة الملكية الفكرية الوطنية مثل تلك المتعلقة بالاعتراض السابق لمنح البراءة والاعتراض اللاحق له.

وثالثا، استنتج فريق المراجعة أن أوجه القصور في أهمية التنمية في أنشطة الويبو وتوجه هذه الأنشطة نحو التنمية وثيقةُ الصلة بعملياتها في مجال التخطيط. ففي الوقت الذي تشارك فيه البلدان المستفيدة في وضع الأنشطة وتنفيذها في الداخل، فإن العلاقة ضعيفة بين عملية التخطيط على المستوى القطري (نهج تصاعدي) والتخطيط على مستوى المنظمة (نهج تنازلي). وعلاوة على ذلك، خلص الفريق إلى انعدام عمليات منتظمة في جل البلدان لتقييم الاحتياجات أو تحديد الأولويات أو التخطيط الاستراتيجي السنوي أو المتعدد السنوات لأنشطة الويبو. وفي غياب استراتجيات للملكية الفكرية وعدم تحديد المستفيدين لأولوياتهم فيما يخص المساعدة التقنية، تنفذ الأنشطة الإنمائية على أساس مخصص وقائم على الطلب (عادة ما يكون ذلك استجابة لطلبات من مكاتب الملكية الفكرية) أو تكون قائمة على خطط عمل برامج الويبو وتلك المرتبطة بصناديق الويبو الاستئمانية. وفي 2011، بدأ قطاع التنمية لأول مرة في تصميم قالب تستخدمه جميع المكاتب في التخطيط القطري وستُجري شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقييمها القطري الأول للمساعدة التي تقدمها الويبو على شكل تقييم قطري لمجموعة من الأنشطة في كينيا.

كما لاحظ فريق المراجعة لبسا في معنى مصطلح "قائم على الطلب" بين الدول الأعضاء وفي الأمانة. فالمساعدة الموجهة نحو التنمية والقائمة على الطلب هي تلك التي تتماشى والاحتياجات الإنمائية الوطنية. وهذا بدوره يتطلب إرساء حوار بين المستفيدين الوطنيين وأمانة الويبو حول الاستراتيجيات الإنمائية والأولويات والاحتياجات الوطنية وحول التزامات المضي قدما بجدول أعمال التنمية. وغالبا ما يفسر الموظفون مصطلح "قائم على الطلب" على أنهم ملزمون بالاستجابة لطلبات الدول الأعضاء وإن كانت الصلات بالاحتياجات الوطنية أو جدول أعمال التنمية غير واضحة أو في حال وجود احتمال بألا تكون الأنشطة فعالة من حيث التكلفة أو أن تكون دون جدوى. والمساعدة القائمة على الطلب لا تتوافق بالضرورة مع المساعدة الموجهة نحو التنمية. وخلص فريق المراجعة إلى أن التصور السائد بين الموظفين بأن عليهم "ألاّ يرفضوا قط" الطلبات، يساهم في خلق مشاكل متعلقة بالروح المعنوية والإقدام على العمل - وتتراوح هذه المشاكل بين إحساس بعض الموظفين بالإحباط وإعجاب آخرين بأنفسهم فيما يخص مسؤوليتهم عن تحقيق النتائج. وينبغي أن يعتبر الطرفان أنشطة التعاون لأغراض التنمية بمثابة شراكة مستمرة تكون فيها مساهمات الطرفين ضرورية لنجاح هذه الأنشطة. وخلص فريق المراجعة إلى وجود نقاش محدود بين موظفي الويبو والدول الأعضاء حول الأخطار المرتبطة بالأنشطة أو الظروف والمتطلبات المحلية التي قد تيسر نجاح الأنشطة أو تقيده (حتى في الحالات التي يكون فيها موظفو الويبو على دراية كافية بالقيود).

كما وجد الفريق أمثلة على أنشطة كانت نتيجة لعروض أو اقتراحات قدمتها أمانة الويبو وقبلتها الدول الأعضاء المستفيدة، وليس العكس. وعلاوة على ذلك، ففي ما يخص الورشات والمؤتمرات التي نظمت على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، أثرت البلدان المستفيدة تأثيرا أقل في بنية البرامج ومحتواها وفي المتدخلين، ومن ثمة اللجوء أكثر إلى أمانة الويبو لتضطلع بدور ريادي في الاستعدادات مقارنة بما يُنظم من أنشطة على الصعيد الوطني. وهذا لا يعني أن هذه الأنشطة الإقليمية لم تكن مفيدة قط أو أنه

ينبغي منع أمانة الويبو من اقتراح الأنشطة، بل إن المطلوب هو الشفافية فيما يخص أصل الأنشطة التي تقترحها الأمانة على الصعيد الإقليمي، وأن تكون لها علاقة واضحة بالتخطيط الاستراتيجي العام، وإدارة النتائج وتحديد الأولويات على مستوى البلدان وعلى مستوى المنظمة، وإتاحة فرص للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لتقديم مساهمات كيما تضمن توجه الأنشطة توجها مناسبا نحو التنمية.

ورابعا، وجد فريق المراجعة أن التقدم المحرز في إدماج توصيات جدول أعمال التنمية في الأنشطة غير متوازن على مستوى التنفيذ، ولا سيما من حيث تصميم خطط عمل البرامج والقيام بأنشطة إنمائية ملموسة. وإذا كانت مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية التسعة عشر الجاري تنفيذها قوة تغيير أساسية (وهو أمر بديهي لأنها انبثقت عن مناقشات هذه اللجنة وترمي إلى المساعدة على إرشاد تحول الويبو الشامل نحو التنمية)، فإنها تحظى بقسط قليل من الميزانية العامة المخصصة لأنشطة التعاون لأغراض التنمية، ولدى الانتهاء من هذه المراجعة كان الوقت مبكرا جدا للحكم على نتائجها. وفيما يلي مجموعة من الأمثلة للتحديات المطروحة على مستوى التنفيذ وعلى مستوى الأنشطة وهي مأخوذة من فحص مفصل لأنشطة التعاون لأغراض التنمية أجراه فريق المراجعة (انظر الجزء 4 من هذا التقرير).

فيما يخص مساعدة الويبو البلدان على صياغة الاستراتجيات الوطنية للملكية الفكرية، مثلا، اتضح لفريق المراجعة أن الأمانة لا تستخدم بعد منهجية مناسبة لمساعدة البلدان النامية على تقييم احتياجاتها الإنمائية وقدراتها واستراتيجياتها المناسبة في مجال الملكية الفكرية.[8] ورغم أن المنظمة تضع في الوقت ذاته منهجيتين على الأقل (انظر الجزء 2.4 من هذا التقرير)، فكلاهما لا يزال في مراحل التنفيذ الأولى. وفي ذات الوقت، وإضافة إلى الاستراتيجيات التجريبية المتبعة كجزء من مشروع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية، هناك نهج مخصص لدعم الاستراتيجيات. ووقف فريق المراجعة على عدد من أوجه القصور في توجه الأدوات التي تشكل أساس مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية نحو التنمية، بيد أنه لاحظ أن الموظفين المسؤولين يظهرون التزاما قويا بمراجعة المنهجية في ضوء الدروس المستخلصة حينما يبدأ المشروع. ويلاحظ الفريق أن أهمية التنمية في مشروعي استراتيجيات الملكية الفكرية ستتطلب مشاركة نشطة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح والخبراء الخارجيين (بما في ذلك على سبيل المثال منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية) وتنسيقا داخليا محكما للجوانب الموضوعية والإجرائية لكل مشروع على حدة.

وبالنسبة للدعم الذي تقدمه الويبو في وضع الأطر التشريعية والتنظيمية والسياساتية في البلدان النامية، أعاقت سرية المشورة التشريعية التي تقدمها الويبو لبلدان محددة جهود فريق المراجعة في تقييم توجه المشورة التشريعية نحو التنمية (مثل وجود أدلة على أن هذه المشورة تشمل أوجه المرونة في المعاهدات الدولية). واستخلص فريق المراجعة أن الويبو لم تعد تستخدم القوانين النموذجية أساسا للمساعدة التشريعية التي تقدمها للبلدان. وبينت الأدلة التي جمعها الفريق أن الدعم المرتبط بالأنظمة التشريعية في البلدان النامية لا يقدم فقط عبر مشورة تشريعية خاصة، بل أيضا عبر الندوات وعبر خطط واستراتيجيات الملكية الفكرية التي تدعمها المنظمة. وفي هذه الحالات، وجد الفريق أنه عند الحديث عن المعاهدات الدولية، تكون الخطط موجهة نحو الترويج للانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو. ورغم الإشارة إلى أهمية أوجه المرونة، فإن المشورة العملية والاستباقية فيما يخص انتهاز هذه الفرص كانت محدودة. واستخلص الفريق أن الويبو قدمت، بناء على الطلب، مشورة متفرقة إلى البلدان النامية حول المفاوضات الدولية الجارية المتعددة الأطراف أو الثنائية، أو حول تنفيذ الاتفاقات الثنائية (رغم أن جزءا من المشورة قدم مع مراعاة جميع التزامات البلدان). ولئن التمست بعض البلدان وتلقت المشورة حول تنفيذ أحكام الملكية الفكرية في اتفاقات التجارة الحرة، لم تقدم الويبو المساعدة على دراسة التأثير الإنمائي المحتمل لهذه المفاوضات أو غيرها من المفاوضات الدولية بشأن الملكية الفكرية أو خيارات التنفيذ. وبالنسبة لأنشطة تعزيز أنظمة دعم مستخدمي نظام الملكية الفكرية، لاحظ فريق المراجعة تحركا تدريجيا نحو دعم أكبر لاستخدام "نظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية". بيد أن المنظور الإنمائي البالغ الأهمية لا يدمج في

[8] وضعت الويبو واستخدمت "أداة تدقيق" وهي أساسا استبيان موجه لمكاتب الملكية الفكرية لتقييم احتياجاتها، ولكن الأداة لم تستخدم على نطاق واسع.

غالب الأحيان في عملية وضع مفاهيم هذه الأنشطة وخططها. واستخلص فريق المراجعة مثلا عدم الاهتمام الكافي بتقييم احتياجات مجموعة متنوعة من المستخدمين وأصحاب المصلحة المحتملين على الصعيد الوطني وبتحديد أولوياتهم الاستراتيجية على أساس الأولويات الإنمائية. وبدون هذه التقييمات، يظل التركيز منصبا على الترويج لاستخدام النظام ولفائدته لدى أصحاب حقوق الملكية الفكرية الحاليين والمحتملين في البلدان النامية. وقد يكون هذا الأمر أولوية بالنسبة لبعض البلدان، ولكن لا بد أيضا من إيلاء اهتمام أكبر لأنشطة من شأنها أن تساعد الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين على التصدي للتحديات التي يطرحها ضمان إطار ملكية فكرية تشريعي أو تنظيمي أو سياساتي متوازن وموجه نحو التنمية.

وفيما يخص دعم الويبو لتطوير البنية التحتية لمكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية، توصل فريق المراجعة إلى أن تركيز أنشطة الويبو كان أقوى في مجال البراءات والعلامات التجارية أكثر من مجالات اعتبرتها بعض بلدان ذات أولوية قصوى مثل حق المؤلف والصناعات الإبداعية والمعارف التقليدية والرسوم والنماذج الصناعية. وإضافة إلى ذلك، كان الاهتمام بأنشطة التطوير المركزة على دعم التعاون وتقاسم المعارف والتنسيق بين البلدان النامية أقل من الاهتمام بمجمل الأنشطة الأخرى الجارية.

والجانب الأخير المرتبط بتوجه أنشطة المساعدة الذي لاحظه فريق المراجعة هو تنوع أصحاب المصلحة الخارجيين ودرجة مشاركتهم في أنشطة المساعدة واستفادتهم منها. وقد اكتشف الفريق أن تنوع المتلقين على الصعيد الوطني في ارتفاع مستمر، ومنهم أصحاب المصلحة من جامعات وشركات صغيرة ومتوسطة وجماعات أصلية ووزارات علوم وتكنولوجيا. بيد أن المكاتب الوطنية للملكية الفكرية والمنظمات المدافعة عن مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمعنيين بقانون الملكية الفكرية تظل المستفيد الأكبر من الأنشطة والمشارك فيها على الصعيد الوطني. ويقل عدد المتلقين من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويشير الجزء 2.2.4 من هذا التقرير إلى أن التظاهرات العالمية التي تنظمها الويبو تشهد مشاركة أكبر من مكاتب الملكية الفكرية وأصحاب حقوق الملكية الفكرية والمعنيين بقانون الملكية الفكرية وأصحاب المصلحة المعنيين بالصناعات. ووقف فريق المراجعة كذلك على أمثلة فردية لأنشطة مساعدة استُعين فيها بخبراء استشاريين ومقدمي خدمات خارجيين آخرين معروفين أيضا بأنهم يُمولون من طرف صناعيين من بلدان متقدمة أو يكلفون بإجراء أعمال لهم. ولم يجد الفريق أمثلة لترتيبات مشابهة لتقديم مساعدة الويبو إلى معاهد البحث أو منظمات المجتمع المدني في البلدان النامية (رغم أن الفريق يقر بالتعاقد، بالنسبة لبعض الأنشطة، مع فرادى الخبراء الاستشاريين الذين يعملون مع المنظمات غير الحكومية أو معاهد البحث في البلدان النامية.) وفي غياب كشف أكبر عن المضمون الأساسي لبعض الأنشطة (مثل مضمون المساعدة التشريعية والعروض المقدمة في التظاهرات الوطنية والعالمية) أو قياس لدرجة انخراط مختلف أصحاب المصلحة في أنشطة التعاون لأغراض التنمية، لا يمكن للفريق أن يؤكد أو ينفي وجود مشاكل ذات صلة بتأثير بعض الشركات أو الرابطات الصناعية الدولية أو منظمات أصحاب الحقوق بصورة غير متكافئة في توجه أنشطة المساعدة.

الوقع

تشمل مجموعة أنشطة التعاون لأغراض التنمية عددا كبيرا من الأنشطة والمشروعات الفردية وهناك تنوع في النتائج في عدد كبير من القضايا لفائدة مجموعة من أصحاب المصلحة. وتؤكد الدراسة الاستقصائية والزيارات القطرية التي أجراها فريق المراجعة أن معظم مكاتب الملكية الفكرية تعتبر الدعم الذي تقدمه الويبو والبلدان المتقدمة المانحة الأخرى في غاية الأهمية بالنسبة لعملها.[9]

ومهما يكن مقدار الأموال المصروفة ضئيلا مقارنة بالوكالات الإنمائية الكبرى، فإن عمل الويبو لتطوير أنظمة الملكية الفكرية في البلدان النامية له وقع كبير، ولا سيما ما يتعلق بالإطارين التشريعي و التنظيمي. وفي هذا الصدد، فالموارد المرصودة لبعض أنشطة التعاون لأغراض التنمية لا تجسد بالضرورة درجة وقعها المحتمل على النتائج الإنمائية. فإذا كان تقديم المشورة في مجالي التشريع

[9] ديري (2008)، وليستي وبانغلي (2002).

والسياسات مثلا يتطلب موارد قليلة نسبيا (مقارنة بأنشطة تطوير البنية التحتية لمكاتب الملكية الفكرية)، فإن الأخذ بهذه المشورة قد ينطوي على انعكاسات عميقة وطويلة الأمد على توزيع تكاليف نظام الملكية الفكرية ومنافعه داخل البلدان وفيما بينها.

وأدى غياب عمليات منتظمة لرصد وقع أنشطة التعاون لأغراض التنمية والإبلاغ عنه وتقييمه وفقا للنتائج المرتقبة لهذه الأنشطة حسب صنفها أو حسب البلدان أثناء الفترة قيد النظر إلى الحد من قدرة فريق المراجعة على تقييم وقع أنشطة الويبو على البلدان النامية. ولذلك لم يتمكن الفريق من إجراء أي تقييم مقارن مستقل لوقع الأنشطة على مر الوقت.

وازداد إجراء تقييم لأداء الويبو في هذا الشأن تعقدا بغياب نظام لإدارة المعلومات يتضمن تفاصيل عن مضمون المشروعات. وإذا كانت وثائق البرنامج والميزانية وتقارير أداء البرنامج تقدم بعض المعلومات فهي لا تتضمن معلومات خاصة بالأنشطة لأنها وثائق عامة جدا. والمصدر الآخر للمعلومات هو التقرير السنوي للويبو التابع لمنظمة التجارة العالمية إلى مجلس تريبس بشأن الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ اتفاق تريبس. ولكن هذا التقرير وقاعدة بيانات الويبو الجديدة بشأن المساعدة التقنية لا يتضمنان سوى معلومات مقتضبة (مثل عناوين الأنشطة وتاريخ ومكان تنظيمها). وهذه المصادر جميعها لا تقدم معلومات مفصلة عن أنشطة الويبو حسب أهدافها أو مضمونها أو نتائجها المرتقبة أو البلد أو المنطقة أو الموضوع ولا معلومات عن النفقات المترتبة عنها. وخلاصة القول، هناك أسس عملية محدودة لتقييم وقع الأنشطة أو إدارتها بفعالية أو رصد تقدمها أو تقييمها تقييما نقديا من قبل المنظمة أو الدول الأعضاء فيها أو أصحاب المصلحة.

وخلص فريق المراجعة إلى أن موظفي الويبو يدركون أكثر فأكثر الحاجة إلى قياس الوقع وإظهار النتائج الإنمائية لأنشطتهم، ولكن التحديات المطروحة بهذا الشأن تحديات كبيرة. ولا تتوفر الويبو عموما على بيانات كافية على الصعيد الوطني لتقييم الوقع على المدى القريب أو البعيد. ووقف الفريق أيضا على غموض في المنظمة حول معنى "الوقع الإنمائي" على مختلف الصعد وفي الأنشطة المتنوعة التي تشارك فيها الويبو.

وبهذا الصدد، يلاحظ الفريق تحديات عملية ومنهجية ومفاهيمية جمة لتقييم العلاقة بين أنظمة الملكية الفكرية والتنمية ودور المساعدة الإنمائية. وإسناد الوقع إلى أنشطة معينة للتعاون لأغراض التنمية محفوف بمخاطر الإسناد المفرط أو عدم إدراك الخطورة الحقيقية للتحديات أو الظروف غير المتوقعة التي لا تتحمل المنظمة مسؤوليتها. وعلاوة على ذلك، فبالنسبة لكثير من مشروعات وأنشطة التعاون لأغراض التنمية لا توجد بالضرورة علاقة مباشرة بين أنشطة معينة والوقع النهائي ويمكن تقييم الوقع على كثير من المستويات المختلفة. ويمكن التركيز على المستوى الكلي أو القطاعي أو الجزئي؛ أو المدى القريب أو البعيد؛ أو مدى تحقيق الأنشطة لوقع ملموس على مؤشرات التنمية الوطنية على الصعيد الإجمالي (مثل نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي أو معدل الاستثمار الأجنبي المباشر) أو على مؤشرات اجتماعية واقتصادية محددة (مثل فرص الحصول على خدمات الصحة العامة أو مستويات التعليم). ولا بد كذلك من أنواع مختلفة من قياسات ومؤشرات الوقع وفقا للأهداف المتباينة للتدخلات (مثل التغيير المؤسسي أو الأطر التشريعية المتوازنة أو درجة وعي الجمهور أو مستوى قدرات المستخدمين أو نوعية الخبرة الوطنية في قضايا الملكية الفكرية أو وجود بيئة تنظيمية مواتية لتحقيق الأهداف الإنمائية). وإلى حد الآن، وجد فريق المراجعة أن الويبو تفتقر إلى تنوع المنهجيات والأدوات لمساعدة البلدان على قياس وقع التغيير في سياسات الملكية الفكرية والقوانين المعنية بالأهداف الإنمائية والأهداف الاستراتيجية الأخرى، ولا يمكنها أن تقيم تقييما سليما كيف يمكن لأنشطتها في مجال التعاون لأغراض التنمية أن تؤثر في بلوغ ذلك الوقع.

وكشف فريق المراجعة أن تركيز أي تقييمات داخلية كان منصبا عموما على النتائج القصيرة المدى (أكثر من سنتين مثلا) وليس على الوقع البعيد المدى أو التراكمي. ففي مجال التدريب على سبيل المثال، فرغم أن أنشطة الويبو التدريبية تحظى على ما يبدو بتقدير الدول الأعضاء ورغم أن الأمانة قادرة على سرد عدد كبير من المستفيدين من التدريب من أفراد ومؤسسات، فإن الوقع الإنمائي النهائي لهذه الأنشطة لا يفسر و لا يرصد كما ينبغي. وتنظم الويبو مثلا برامج تدريبية لزيادة عدد فاحصي البراءات في البلدان النامية، غير أنها لا تقيم وقع هذه البرامج من حيث قدرة البلدان المستفيدة على معالجة مجموعة أوسع من الطلبات أو

قدرتها على القيام بذلك بكفاءة أكبر. وكشفت الزيارات التي قام بها فريق المراجعة أن عددا من الندوات والتدريبات والأنشطة المهنية والمؤتمرات لم يكن مكيفا مع احتياجات المتلقين ولم تجر أي متابعة لضمان الاستفادة من هذه الأنشطة واستغلال أية منافع.

وإلى جوار التحديات التي طرحتها التقييمات غير المناسبة للاحتياجات أمام توقعات الوقع الإنمائي، وجد فريق المراجعة ما يدل على اختلاف درجة الأخذ بزمام الأنشطة على الصعيد المحلي والاهتمام باستدامة النتائج ومتابعة أمانة الويبو لهذه الأنشطة.

الإدارة

استخلص فريق المراجعة ضعفا في إدارة الويبو والدول الأعضاء فيها لأنشطة التعاون لأغراض التنمية وإشرافها عليها أثناء الفترة قيد النظر.

وكما ذكر آنفا، لم تتمكن أمانة الويبو من تقديم ملخصات أو تقييمات مفيدة لأنشطة التعاون لأغراض التنمية أو الميزانيات أو النفقات حسب البلدان أو المناطق أو النتائج المرتقبة بالنسبة للفترة قيد النظر. أضف إلى ذلك أن وثيقتي البرنامج والميزانية للفترة 2008-2009 والفترة 2010-2011 لم تحددا بوضوح ما يندرج في إطار أنشطة التعاون لأغراض التنمية عند إعداد البرنامج والميزانية. ولم توضع آليات فعالة لرصد وتقييم هذه الأنشطة. والحقيقة أنه لم يكن ممكنا إجراء الرصد والتقييم في ظل غياب نظام فعال لإدارة المعلومات يتضمن معلومات موضوعية محدثة عن الأنشطة المنجزة وتلك الجاري تنفيذها وتلك المخطط لها، أو الميزانيات والنفقات المرتبطة بها (نفقات الموظفين وخلاف الموظفين)، أو محتواها ووقعها وتقييمها. وأعاق سوء الإدارة هذا جهود تعزيز إطار إنمائي قوي موجه نحو التنمية وقائم على النتائج على الصعيد المؤسسي والبرنامجي والقطري وقوض جهود تحسين توجه أنشطة التعاون الإنمائي نحو التنمية ووقعها وكفاءتها من حيث التكلفة أو رصد التقدم المحرز فيما يخص التنفيذ الفوري لتوصيات جدول أعمال التنمية التسع عشرة.

وفي الفترة قيد النظر، لم يحدد الكثير من البرامج النتائج المرتقبة المناسبة، ورصد هذه النتائج أعاقه قلة البيانات المجمعة على المستوى الوطني والمؤسسي. وحتى في الحالات التي جمعت فيها بيانات عن نتائج الأنشطة، طُرحت تحديات منهجية لتوضيح العلاقة السببية بين أنشطة محددة للويبو والنتائج الفورية ولتقييم العلاقة بين هذه النتائج والوقع الإنمائي على المدى الطويل. كما يلاحظ فريق المراجعة أن الويبو لم تضع بعد أطر الإدارة القائمة على النتائج بالنسبة لأنشطتها الإنمائية على الصعيد القطري أو الإقليمي.

ولئن وافقت الدول الأعضاء في الويبو على وثيقتي البرنامج والميزانية في الفترة قيد النظر، فهي لم تحصل على نظرة عامة استراتيجية ملائمة حول أولويات الويبو وأنشطتها واعتمادات الميزانية في مجال التعاون لأغراض التنمية. وفي ضوء ضعف الإبلاغ والرصد والتقييم، وجد فريق المراجعة أنه لم يكن بمقدور الويبو وإدارتها العليا أو الدول الأعضاء فيها الإشراف على أنشطة التعاون لأغراض التنمية إشرافا فعالا. ولذا، فقد كان مستوى الشفافية والمساءلة ضعيفا. وفي الفترة قيد النظر، كان بإمكان الدول الأعضاء في الويبو أن تقدم مساهمات إلى الأمانة فيما يخص الأنشطة الإنمائية وقد قامت بعض منها فعلا بذلك في إطار استعدادات لجنة البرنامج والميزانية عبر تقديم انطباعات وتعليقات على وثائق البرنامج والميزانية وعلى تقارير أداء البرنامج. بيد أن الغموض كان (ولا يزال) سائدا حول الطريقة المناسبة التي يمكن بها للدول الأعضاء الإشراف باستمرار على أنشطة التعاون لأغراض التنمية. ولجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى التعليق على مشروع البرنامج والميزانية وتقارير أداء البرنامج والمساهمة فيها، ولكن هذه الوثائق لا تتضمن إشارات محددة أو معلومات مفصلة عن المساعدة الإنمائية بشكل عام سواء حسب المنطقة أو البلد أو الموضوع أو التوجه. وعلاوة على ذلك، يكشف استعراض لمحاضر اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية قلة المناقشات الموضوعية حول الاتجاه الاستراتيجي العام لأنشطة التعاون لأغراض التنمية ومضمونها في هذه اللجنة. وعلى النحو ذاته، فرغم أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تناقش القضايا المرتبطة بمواءمة أنشطة التعاون لأغراض التنمية مع توصيات جدول أعمال التنمية

وبصرف النظر عن موافقتها على مشروعات محددة، فإنها لا تشارك في التخطيط لهذه الأنشطة وتقييمها بشكل عام وبانتظام (رغم أنها طلبت إجراء هذه المراجعة الخارجية). ويلاحظ فريق المراجعة أن بعض هيئات الويبو (مثل الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات) تناقش السبيل إلى استعراض أفضل لأنشطة التعاون لأغراض التنمية ذات الصلة بالبراءات.

وبذلت جهود جبارة لتحسين إطار الإدارة القائمة على النتائج وتنفيذه في الجزء الأخير من الفترة قيد النظر وهي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. وعلى صعيد المنظمة، وجد فريق المراجعة أدلة على أن الإدارة العليا بذلت جهودا جبارة وشاملة لتعزيز الاتساق بين النتائج الاستراتيجية ومؤشرات النتائج على مستوى المنظمة. وبذلت جهود مماثلة على مستوى البرنامج والميزانية لتعزيز جودة النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء وأسس المقارنة. وقد اتضحت بعض هذه الجهود في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2012-2013. وكلما تقدمت المنظمة في تنفيذ إطارها المتعلق بالإدارة القائمة على النتائج، ستكون هناك باستمرار حاجة إلى أن تقوم الأمانة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والخبراء بصقل وتحديث النتائج المرتقبة وأسس مقارنة ومؤشرات أداء مناسبة لقياسها. ونظرا إلى التحدي الكبير المطروح فيما يخص التوجه العام لأنشطة التعاون لأغراض التنمية المذكورة أعلاه، يجب الإقرار بأن هذه المهمة تتجاوز مجرد تحسينات تدريجية أو تغييرات شكلية في اللغة أو التعبيرات الطنانة المستخدمة، وينبغي أن ترتبط بتغيير جوهري في طريقة التفكير في أوساط الموظفين ومع المتعاونين الخارجيين حول كيفية وضع وتنفيذ أنشطة طويلة الأجل من شأنها أن تعزز توجه أنظمة الملكية الفكرية نحو التنمية وتحسن نتائجها. وتظل تحديات أخرى مطروحة من حيث تقوية إطار الإدارة القائمة على النتائج لرصد الأداء والنتائج على مستوى التقييم واستحداث آليات ملائمة لتقديم تقارير إلى أصحاب المصلحة في نهاية سلسة النتائج.

ووجد فريق المراجعة أيضا أن أمانة الويبو تستخدم أدوات إدارية غير ملائمة للتخطيط للأنشطة وتصميمها وتنفيذها. ولم يكن بالضرورة للمستفيدين أي تجربة في استخدام أدوات إدارة المشروع ورصده. والواقع أن هذه الأدوات في بعض الأحيان تفوق قدرات المكاتب التي تُكلف باستخدام مختلف الأدوات التي يستعملها المانحون لاستعراض وجاهة المشروعات ووقعها. بالنسبة للأمانة، فإن إعداد تقارير مرحلية بشأن مشروعات فردية للويبو واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أساسٌ مهم لبناء ثقافة في المنظمة تكون فيها المساءلة بخصوص النتائج أكبر وتُعتمد هذه الثقافة على صعيد المنظمة كلها.

ووجد الفريق مشاكل في تنفيذ أنشطة التعاون لأغراض التنمية واستكمالها في وقتها. وتبرز هذه الصعوبات أن أمانة الويبو والدول الأعضاء المستفيدة لا تقيم ولا تناقش بصورة مناسبة المخاطر المرتبطة بالأنشطة التعاونية المقترحة ومدى الاستعداد على الصعيد القطري والقيود المتعلقة بالمؤسسات والموارد في البلدان المستفيدة وطاقتها الاستيعابية. ورغم أن الكثير من المستفيدين على الصعيد الوطني تحدثوا عن علاقات جيدة مع أمانة الويبو، فقد خلص فريق المراجعة إلى أن هذه العلاقة قلما تنطوي على تبادل للآراء وحوار صريح حول التحديات التي يحتمل أن تواجهها الأنشطة، مما يحد من فرص التنبؤ بهذه التحديات والتصدي لها حال ظهورها. وخلص الفريق أيضا إلى أن قصر فترات التنفيذ نال من فعالية المشروعات. فالكثير من الأنشطة نُفذ مرة واحدة أو صُمم لينفذ على طول فترة ممتدة من سنة إلى سنتين، وكان من الأنسب أن تصمم كجزء من عملية طويلة الأجل لفترة تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات مؤلفة من عدة مراحل.

وفي بعض المجالات، وجد الفريق أن الويبو كانت تحاول إنجاز عمل أكثر بموظفين أو قدرات أو خبرات أقل. وقد يكون اللجوء إلى الخبرات الخارجية أمرا طبيعيا وخصوصا عندما تكون الحاجة إلى معارف محلية أو مهارات تقنية محددة، غير أن الفريق استشف اعتمادا مفرطا على الخبراء الاستشاريين لملء الثغرات في مجالات من المفروض أن تستثمر فيها الويبو في تكوين موظفين أكثر تأهيلا، واستشف كذلك أن المنظمة لا تكون دائما قادرة على أن تشرف بفعالية على جودة أو توجه عمل الخبراء الاستشاريين.

واستخلص فريق المراجعة أن الدول الأعضاء لم تكن متيقنة من الأشخاص المناسبين في الأمانة الذين يتعين الاتصال بهم فيما يخص أنشطة التعاون لأغراض التنمية. وبالمقابل، وجد أن الأمانة غير متأكدة من المنسقين الوطنيين المناسبين في البلدان

المستفيدة. والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية هي المستفيد الرئيسي من الكثير من أنشطة التعاون لأغراض التنمية. ولقد كانت هذه المكاتب منذ وقت طويل الجهة الرئيسية التي تتعامل معها الويبو وتظل منسقها الرئيسي في عواصم الدول الأعضاء. ووجد الفريق أن موظفي الأمانة يفضلون كثيرا التركيز في تعاملهم على المكاتب الوطنية للملكية الفكرية بصفتها "الزبائن" الرئيسين ويعتبرون هذه المكاتب "أقرب إلى ما يجرى على أرض الواقع" وأدرى بالاحتياجات الوطنية، ولا سيما بالمقارنة مع البعثات الموجودة في جنيف والمكلفة بالدفاع عن المصالح الوطنية. غير أن فريق المراجعة لاحظ أن الويبو تعمل على توطيد علاقاتها على الصعيد الوطني، ولا سيما عبر التواصل مع الوزارات على المستوى الوطني والسفراء العاملين في جنيف.

واكتشف الفريق أن المكاتب الوطنية للملكية الفكرية لم تكن لديها نظرة عامة واضحة عن الدعم الذي تلقته الهيئات الحكومية الأخرى أو أصحاب المصلحة الوطنيين من الويبو. وكان التواصل في غالب الأحيان ضعيفا بين مكاتب الملكية الفكرية من جهة ووزارتي الشؤون الخارجية والتجارة المكلفتين عادة بالمفاوضات الدولية بشأن الملكية الفكرية والشؤون الدبلوماسية في الويبو من جهة أخرى. وعلى النحو ذاته، ضعفت الاتصالات بين المسؤولين عن الملكية الفكرية والمسؤولين الحكوميين الآخرين المكلفين بالتخطيط للتنمية الاقتصادية الأوسع نطاقا سواء داخل وزاراتهم أو خارجها. وفي أغلب البلدان المستفيدة، تفتقر الحكومات إلى إجراءات تنسيق داخلي فعالة لاتخاذ القرارات بشأن الملكية الفكرية وتختلف جودة التشاور مع أصحاب المصلحة ومشاركتهم رغم استمرار تنامي عدد البلدان التي تنشئ لجانا لهذا الغرض. وفي الوقت ذاته، غالبا ما تُطلب المساعدة الإنمائية المرتبطة بالملكية الفكرية بطريقة منفصلة من أنشطة أخرى للتعاون لأغراض التنمية.

كما استشف الفريق ضعف الاهتمام بتعزيز شفافية أنشطة المنظمة الإنمائية لفائدة الجمهور، وهو أمر ذو أهمية لأغراض التقييم الخارجي والتعلم والمصداقية والمساءلة. ولم يسخر مثلا الموقع الشبكي للويبو ولم يُصن ويحدث كيما يكون أداة فعالة للتواصل حول أنشطة المنظمة في مجال المساعدة الإنمائية أو منبرا للتعاون أو التقييم النقدي أو مصدرا للمساعدة التقنية والموارد لفائدة المستفيدين المحتملين.

الكفاءة من حيث التكلفة

حدد فريق المراجعة عددا من العوامل التي ترفع دون داع من تكلفة أنشطة التعاون لأغراض التنمية، ومن ذلك استخدام أداوت غير ملائمة للتخطيط للمشروعات وعدم الاهتمام كما ينبغي باعتبارات التكاليف وازدواجية العمل والعوائق أو الإجراءات المؤسسية وضعف إمكانيات توظيف موظفين أو خبراء استشاريين مؤهلين في بعض الأنشطة. ولم تيسر منهجية إعداد تقارير الويبو المالية في الفترة 2008-2011 تحليل مدى استخدام بعض طرق تنفيذ أنشطة التعاون لأغراض التنمية والموارد المخصصة لها وكفاءتها من حيث التكلفة. وعرضت وثيقتي البرنامج والميزانية وتقارير الإدارة المالية أثناء الفترة قيد النظر نظرة عامة حول ميزانية الويبو "حسب هدف الإنفاق". غير أن الفئات التي حُددت على أساسها أهداف الإنفاق لم تكن متماشية كما يجب مع طرق التنفيذ التي استخدمتها المنظمة في أنشطة التعاون لأغراض التنمية. ولذا، فالمعلومات التي استطاع فريق المراجعة جمعها حول نسبة الأنشطة التي قدمت عبر طرق تنفيذ معينة وحول كفاءتها من حيث التكلفة كانت ضئيلة.

ووجد الفريق أن الكثير من موظفي الويبو يشتكون من نقص الموارد (سواء موارد الموظفين أو خلاف الموظفين أو هما معا)، مما يحول دون تحقيق نتائج. ودون تقييم لكل نشاط على حدة لم يكن ممكنا تحديد مدى دقة هذه الشكاوى وكيف يمكن توزيع الموارد توزيعا أفضل.

التنسيق الداخلي

تواجه أمانة الويبو صعوبات في التنسيق الداخلي للأنشطة الإنمائية المتنوعة التي تنظمها مختلف القطاعات والبرامج في المنظمة. والتحدي الرئيسي في الفترة قيد النظر كان الاستخدام المحدود للتقييم المنتظم للاحتياجات أو الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والاستراتيجيات الوطنية الإنمائية أو الخطط الوطنية لوضع إطار للمساعدة التي تقدمها الويبو على الصعيد القطري. كما لم

تُحدد بوضوح أدوار مختلف البرامج والقطاعات ومسؤولياتها من حيث التواصل مع الدول الأعضاء وتنفيذ الأنشطة ورصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المرتقبة وضمان المتابعة. وإضافة إلى ذلك، لم تكن آليات تعزيز التنسيق والتعاون الداخليين كافية.

وكشفت المراجعة المفصلة التي أجراها الفريق لأنشطة التعاون لأغراض التنمية عن أمثلة لازدواجية العمل. كما كشف الفريق عن تحديات كبيرة من حيث عدم استخدام أوجه التآزر المحتملة بين الأنشطة. ولن تكون المسؤولية المشتركة عن البرامج مشكلة بالضرورة لو حُددت الأدوار والمسؤوليات بوضوح ولو كان التنسيق وثيقا. وفي الغالب لم يكن الأمر كذلك في الفترة قيد النظر. وضعفت معرفة الموظفين المباشرة بأنشطة البرامج والقطاعات الأخرى في المجالات المعنية أو بخصوص الأنشطة التي تنفذ في الوقت نفسه في ذات البلد. ووقف الفريق على روابط غير كافية بين المساعدة التي قدمتها المكاتب الإقليمية ومكاتب الويبو الخارجية والقطاعات المتخصصة. ولم تكن هناك رؤية استراتيجية واضحة عن أدوار المكاتب الخارجية ومسؤولياتها وخضوعها للمساءلة في تنفيذ أنشطة التعاون لأغراض التنمية، وما إن كانت لها ميزة نسبية محتملة أم لا. وكما ذُكر آنفا، فقد أدى تنفيذ مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى بداية تحول نحو القطاعات المتخصصة فيما يخص تنفيذ الأنشطة (أي أن قطاع التنمية لا ينفذ أغلبية مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية رغم التعاون في تنفيذ الكثير منها).

وأثناء الانتهاء من هذه المراجعة، كانت جهود كثيفة تبذل في سياق وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2012-2013 لتبسيط إجراءات التخطيط بغية تحديد أدوار قطاعات الويبو ومسؤولياتها في تحقيق أهداف كل برنامج ونتائجه المرتقبة، وأدوار ومسؤوليات تلك القطاعات العاملة على برامج محددة للمساهمة في تحقيق البرامج الاستراتيجية للمنظمة. والتحدي القائم هو وضع آليات إدارية لضمان التنسيق العملي على مستوى تصميم برامج الويبو وتنفيذها.

التنسيق الخارجي

وجد فريق المراجعة اختلافا في درجة تنسيق الويبو مع المنظمات الدولية الأخرى والمانحين وأصحاب المصلحة الآخرين وفعالية هذا التنسيق في مجال أنشطة التعاون لأغراض التنمية. وبصورة عامة، لم تكن للدول الأعضاء أو الأمانة رؤية استراتيجية كاملة حول الشراكات وعلاقات التعاون الخارجية الضرورية لتنفيذ ولاية جدول أعمال التنمية. ولم يجد الفريق أدلة على أي تخطيط منظم في أي برنامج نفذ أنشطة المساعدة التقنية للجهات الفاعلة المعنية الأخرى أو المتعاونين المحتملين أو المنافسين في الميدان.

ووقف الفريق على أمثلة مهمة للتعاون من أجل المضي قدما بالأهداف الإنمائية في بعض القضايا. ومع ذلك، فقد وقف أيضا على حالات لم يبذل فيها جهد كبير للاستفادة أو التعلم من أنشطة مماثلة كان ينفذها مقدمون آخرون للمساعدة. وفي غياب التعاون والشراكات مع عدد متنوع بما فيه الكفاية من الوكالات الوطنية المعنية بالتعاون لأغراض التنمية والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة، ليس بمقدور الويبو أن تتعلم وتستفيد من خبرة هذه الجهات وتتقاسم معها المعلومات والبيانات والخبرات أو أن تبني أوجه تآزر مع برامجها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو على مستوى القضايا. وباختصار، ففي سعي الويبو إلى أن تكون أكثر توجها نحو التنمية لم تنتهز المنظمة فرصة الاستفادة من تجربة الأوساط الدولية المعنية بالتنمية. ورغم ذلك، يقر فريق المراجعة بأنه لا يمكن إلقاء اللوم على الويبو وحدها في الحالات التي اتسمت بضعف التنسيق لأنه لا بد للجهات الفاعلة الأخرى أن تبدي اهتمامها بالتنسيق والتعاون.

ووجد الفريق أنه حتى في الحالات التي تحسن فيها التعاون مع بعض المنظمات الدولية والمانحين على المستوى المؤسسي (ما بين أمانات المنظمات الدولية في إطار بعض التظاهرات العالمية على سبيل المثال)، فذلك لم يشمل بالضرورة أنشطة نُظمت على الصعيد الوطني وشاركت فيها بكثافة جهات مانحة كثيرة ذات وجهات نظر مختلفة في بعض الأحيان عبر تقديم المشورة للبلدان ودعمها في مجالات مماثلة. وفي بعض الأحيان تلقت البلدان ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة سلسلة من الأنشطة المتفرقة من عدد من الجهات الفاعلة. وصعّب انعدام الخطط القطرية للمساعدة على الويبو أو الدول الأعضاء التشاور مع الكثير من الشركاء حول كيفية تقسيم العمل أو بناء الشراكات بشأن بعض الأنشطة المحتملة. بل إن الفريق اكتشف أدلة على ازدواجية العمل وتداخل

الجهود مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما مكاتب الملكية الفكرية الوطنية أو الإقليمية التي لها برامجها وميزانياتها الخاصة بالتنمية. أضف إلى ذلك أن المنظمة لم تتمكن من الاستفادة مما أنجزه الآخرون من عمل. وتتجلى هذه المشكلة في مجال التدريب على وجه الخصوص، وأيضا في تطوير المكاتب وتقييم الاحتياجات ووضع استراتيجيات وسياسات الملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال لم يلاحظ الفريق أية جهود للتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى لصياغة المنهجيات وتنفيذ الأنشطة المرتبطة بتقييم الاحتياجات واستراتجيات الملكية الفكرية لأغراض التنمية.

وأثناء الفترة قيد النظر، كان أول ما ركزت عليه جهود الويبو الرامية إلى بناء الشراكات حشد الموارد لزيادة تمويل أنشطتها ولمساعدة الدول الأعضاء على الحصول على التمويل مباشرة لتلبية احتياجاتها الوطنية. ولئن كانت جهود حشد الأموال مهمة فلا ينبغي أن تصرف النظر عن حاجة الويبو إلى السعي إلى إقامة شراكات بهدف دعم مختلف الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين العاملين في تقديم المساعدة الإنمائية للبلدان النامية في مجال الاحتياجات ذات الصلة بالملكية الفكرية وفي المجالات المرتبطة بالسياسة العامة مثل سياسة الصحة العامة والابتكار والعلوم والتكنولوجيا، أو التعلم من هذه الجهات أو التعاون معها.

ولاحظ فريق المراجعة أن مشاركة الويبو مع أصحاب المصلحة في أنشطة التعاون لأغراض التنمية اختلفت وفقا لموضوع النشاط (مثل المعارف الأصلية والصحة العامة والرسوم والنماذج الصناعية والصناعات الثقافية) ونوعه (تظاهرات أو برامج تدريبية أو ندوات وطنية). وبشكل عام، توجد أدلة على أن الويبو تتعاون مع أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومنظماتهم والقطاع الخاص وخبراء الملكية الفكرية أكثر مما تتعاون مع فعاليات المجتمع المدني (من قبيل الهيئات المعنية بحقوق المستهلك أو الصحة العامة أو المكتبات أو الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية أو المحامين المدافعين عن المصلحة العامة) ومؤسسات الأبحاث والجامعات، ولا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية. وغالبا ما تكون الويبو حاضرة بصفة مشارك أو تشارك منظمات أخرى مثل غرفة التجارة الدولية ومنظمات أصحاب الحقوق المختلفة رعاية التظاهرات. وبخلاف ذلك، لا تتعاون الويبو كثيرا مع عدد من المنظمات الدولية (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الجنوب ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ومجموعات المجتمع المدني الناشطة في الترويج للنُهج الموجهة نحو التنمية لسياسات وممارسات الملكية الفكرية (من قبيل المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة وشبكة العالم الثالث والمؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة). وكان تعامل الويبو مع هذه المنظمات محدودا عموما في المشاركة أو التدخل في التظاهرات التي تُدعى إليها. وأدى ضعف تعاون الويبو مع مجموعة من أصحاب المصلحة الدوليين والوطنين والشركاء المحتملين على تنفيذ أنشطة التعاون لأغراض التنمية إلى عدم استفادة البلدان من تنوع الخبرات والتجارب والرؤى. وخلاصة القول أن أمانة الويبو قادرة على أن تقيم شراكات أكثر تنوعا وأن تدعمها وبإمكانها إتباع هذه الشركات على نحو أكثر انتظاما من أجل النهوض بما تقوم به من أنشطة التعاون لأغراض التنمية.

4. تلخيص التوصيات

تستند التوصيات الواردة في هذا التقرير إلى النتائج التي توصل إليها فريق المراجعة وإلى ما أوردته الدول الأعضاء من مساهمات عبر الردود على الدراسة الاستقصائية والتوصيات التي جمعت في سياق الزيارات والمشاورات القطرية وأثناء إجراء عملية تشاور عامة ومقابلات مع موظفي الويبو.

وتقدم التوصيات للحث على التفكير والحوار داخل أمانة الويبو وفيما بينها وبين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: "1" التوصيات المتعلقة بكل موضوع من الموضوعات الأساسية الواردة في المواصفات المطلوبة في المراجعة، "2" وتوصيات كل دعامة من الدعائم الست لأنشطة التعاون لأغراض التنمية التي تناولها هذا التقرير بالتحليل، "3" والتوصيات الموجهة على وجه التحديد إلى البلدان المستفيدة. والجدير بالملاحظة أن توصيات كل دعامة من الدعائم الست تشمل أيضا توصيات ذات علاقة بالموضوعات الواردة في المواصفات المطلوبة في المراجعة.

وتدعو الكثير من التوصيات المقدمة إلى إدخال تحسينات على العمليات الداخلية للتخطيط والإدارة التي تؤثر في اتجاه أنشطة التعاون لأغراض التنمية ووقعها ونتائجها ولا تتطلب أية موارد إضافية. وبعض التوصيات فرصٌ لتحقيق وفورات في التكاليف ويمكنها أن تخفف كثيرا من مشاكل هدر الموارد التي قد تحدث إن لم تنفذ. وسيتطلب تنفيذ بعض التوصيات تخصيص موارد جديدة.

5. *التوصيات المختارة حسب الموضوع*

تغطي التوصيات الواردة في هذا القسم الموضوعات الرئيسية الخمسة الواردة في المواصفات المطلوبة لهذه المراجعة: "1" الوجاهة والتوجه، "2" والوقع، "3" والإدارة، "4" والفعالية من حيث التكاليف، "5" والتنسيق الداخلي والخارجي.

الوجاهة والتوجه

إدماج مبادئ جدول أعمال التنمية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات

يقدم جدول أعمال التنمية توجيهات واضحة بشأن المبادئ التي ينبغي أن تتبعها أنشطة التعاون لأغراض التنمية، ومنها أن تكون موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب ومرنة ومكيفة مع المصالح المختلفة للدول الأعضاء وواقعها الاجتماعي والاقتصادي ومستويات التنمية فيها (انظر على وجه الخصوص الفئة ألف من توصيات جدول أعمال التنمية). والتحدي الآن هو ضمان ترجمة التقدم المحرز في إدماج أولويات ومبادئ جدول أعمال التنمية على مستوى التخطيط إلى نتائج أفضل على مستوى التنفيذ.

تحسين توجه الأنشطة نحو التنمية

ينبغي أن تلتزم أنشطة التعاون لأغراض التنمية بالمبادئ المقبولة على نطاق واسع والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات في مجال التعاون الإنمائي الأوسع نطاقا (مثل مبادئ باريس). وينبغي إبلاغ جميع موظفي الويبو والخبراء الاستشاريين المشاركين في أنشطة التعاون لأغراض التنمية وعليهم الأخذ بهذه المبادئ وأفضل الممارسات. وينبغي لهم أيضا أن يشاركوا في التدريب الجاري على التطورات الرئيسية في مجال المساعدة الإنمائية الأوسع نطاقا.

وعلى أمانة الويبو أن تضع "المبادئ التوجيهية للتنمية" وتقدم تفاصيل محددة حول كيفية التخطيط لمساعدة أكثر توجها نحو التنمية وتنفيذ أنشطتها سواء من حيث المضمون أو الشكل على أساس مبادئ جدول أعمال التنمية. وينبغي أن تُستكمل هذه المبادئ التوجيهية للتنمية بدليل خاص يفصل أفضل الممارسات والمحتوى المناسب لكل موضوع من الموضوعات الرئيسية وطرق تنفيذ أنشطة التعاون المرتبطة بالملكية الفكرية. وينبغي أن تُستخدم المبادئ التوجيهية في جميع البرامج المعنية ومن قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بأنشطة التعاون لأغراض التنمية، بمن فيهم الخبراء الاستشاريون وينبغي كذلك وضع قواعد سلوك للأفراد من مقدمي هذه الأنشطة والخبراء سواء أكانوا من موظفي الويبو أو خبراء استشاريين أو متحدثين/خبراء دون أجر(نوقشت هذه المسألة في الجزء 5 بشأن الإدارة في هذا التقرير).

وتحتاج النتائج المتوقعة المحددة في وثيقة البرنامج والميزانية إلى أن تُصقل أكثر بغية ضمان إدماج العناصر المختلفة للتوجه نحو التنمية (مثل تلك الواردة في الإطار 2.2 من هذا التقرير) في جميع برامج الويبو ومشروعاتها وأنشطتها.

ويتعين على أمانة الويبو والدول الأعضاء فيها صقل أهداف المنظمة الاستراتيجية والنتائج ومؤشرات النتائج في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وإعادة توجيهها لتجسد تصورا شاملا للتوجه نحو التنمية. وينبغي، على وجه الخصوص، أن يجسد كل ذلك بصورة أفضل الهدفين الأساسيين لأنشطة التعاون لأغراض التنمية كما ورد في المواصفات المطلوبة في هذه المراجعة (أي تضييق الهوة المعرفية وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في جني الفوائد المتأتية من نظام الملكية الفكرية - وخفض تكاليفها). وينبغي أن تكون أهمية البرامج والأنشطة المخصصة لهذين الهدفين أكثر وضوحا داخل الهرم التنظيمي للويبو

وميزانيتها وفي الأنشطة المنجزة على الصعيد القطري والإقليمي. ويمكن إنشاء فريق عمل لإعداد ورقة عن استراتيجيات المضي قدما في هذين المجالين.

تحسين كيفية تحديد أولويات الأنشطة المنجزة وتحسين توازنها

تحتاج أمانة الويبو والدول الأعضاء فيها إلى وضع أهداف وأولويات أكثر وضوحا لما تقوم به من أنشطة التعاون لأغراض التنمية وإلى عملية لترتيب أولويات الأنشطة ومعايير لتحديد الأنشطة التي تندرج ضمن تلك الأولويات. وينبغي ضمان شفافية أكبر في العمليات الداخلية لترتيب أولويات الأنشطة حسب البرنامج والنتائج المتوقعة والبلد والاعتمادات من الأموال العادية عند وضع البرنامج والميزانية. ولا بد من إيلاء اهتمام أكبر لدمج أهداف التنمية وأولوياتها وتعميمها على مستوى جميع برامج الويبو المختلفة باتباع نهج تنازلي في عملية إعداد البرنامج والميزانية ونهج تصاعدي عن طريق ضمان أن تستند البرامج المنفذة على صعيد المنظمة بأكملها وأنشطة وأولويات التعاون لأغراض التنمية إلى الاحتياجات والأولويات القطرية وأن تتماشى معها.

وتوجد ستة مصادر محتملة يمكن أن تساهم في تحديد الأولويات والتخطيط لأنشطة التعاون لأغراض التنمية ولا بد أن تكون متكاملة. أولا، ينبغي أن يأخذ تقييم الاحتياجات والتخطيط على المستوى القطري بنهج "تصاعدي"على أساس متكرر، بما في ذلك تحديد الأولويات عند إعداد البرنامج والميزانية، وثانيا، ينبغي التركيز أكثر عند إعداد البرنامج والميزانية على تحديد الأولويات الأساسية وإدماجها في البرامج. وثالثا، ينبغي تعميم رؤية جدول أعمال التنمية حول دور الويبو في مجال الملكية الفكرية والتنمية. ورابعا، ينبغي أن تؤدي نتائج عمليات التقييم المحسّنة (الواردة أدناه) إلى استخلاص دروس حول الأولويات والأنشطة الناجحة التي ينبغي تجسيدها في التخطيط في المستقبل. وخامسا، يمكن للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الاضطلاع بدور في تحديد المشروعات والأنشطة واقتراحها. ويمكن مثلا لهذه اللجنة إنشاء "فريق خبراء" يُعنى بقضايا التنمية لتقديم المشورة إلى الأمانة والدول الأعضاء حول المبادرات عبر الوطنية لتعزيز نظام ملكية فكرية أكثر توازنا واستكمال الاقتراحات القطرية القائمة على الطلب.

توحيد الميزانيات وعمليات التخطيط لجميع أنشطة التعاون لأغراض التنمية

إن الشرط الأساسي لتحديد الأولويات هو إدماج جميع الأنشطة الإنمائية ومواردها في عمليات إعداد البرنامج والميزانية العادية. وينبغي أن تنعكس الأنشطة التي تدعمها الصناديق الاستئمانية والموارد المرتبطة بها في ميزانية الويبو العادية وبرامجها وعمليات الإبلاغ. وينبغي أيضا إدماج الأنشطة التي تدعمها الصناديق الاستئمانية في عمليات التخطيط القطرية. ويتعين على الويبو اعتماد مبادئ توجيهية لضمان مواءمة الأنشطة الممولة من الصناديق الاستئمانية مع الأهداف الإنمائية والأولويات والنتائج المرتقبة المحددة في البرنامج والميزانية وإطار الإدارة القائمة على النتائج. ولا بد من ضمان إشراف أكبر للدول الأعضاء على مضمون خطط عمل الصناديق الاستئمانية وتقييمها. وينبغي النظر في إنشاء صناديق متعددة المانحين لموضوعات معينة بدلا من صناديق فردية لكل مانح.

وتتطلب عملية تحديد الأولويات مزيدا من التفكير حول الميزة النسبية للويبو مقارنة بالمانحين ومقدمي المساعدة الإنمائية المرتبطة بالملكية الفكرية، والدور الاستراتيجي للمنظمة والطرائق التي هي في وضع أفضل لاستخدامها. وتشمل الأسئلة المطروحة ما يلي: إلى أي مدى ينبغي أن تركز الويبو على تنفيذ الأنشطة على المستوى الوطني في مقابل تيسير تنسيق الأنشطة بين الكثير من المانحين أو التفاوض للحصول على موارد جديدة بناء على طلب من الدول الأعضاء؟ وإلى أي مدى ينبغي للويبو أن تكون معهدا للتدريب وما هي المجالات التي ينبغي أن تكون لها الأولوية؟ وإلى أي مدى يمكن للمنظمة أن تكوّن خبرتها الداخلية وتنوعها وإلى أي مدى ينبغي لها ذلك لمعالجة الطلبات المتنوعة المتزايدة التي تتلقاها؟ وإلى أي مدى ينبغي لها أن تستعين في عملها بخبراء استشاريين خارجيين أو أن تنجزه في إطار شراكات مع مؤسسات أخرى؟

تحسين إدارة الطلبات والشراكات والتوعية لأغراض التعاون الإنمائي

ينبغي اعتبار أنشطة التعاون لأغراض التنمية *شراكة* بين أمانة الويبو والدول الأعضاء المستفيدة. ويتعين على الحكومات أن تحدد بوضوح أفضلياتها فيما يخص نقط التنسيق الأساسية بينها وبين الويبو لأنشطة التعاون لأغراض التنمية وأن تبلغ المنظمة بها. ويزداد هذا الأمر أهمية لأن نطاق أنشطة التعاون لأغراض التنمية يتسع وسيتضاعف أكثر عدد المستفيدين على الصعيد الوطني. وقد تحتاج بعض الأنشطة إلى مزيد من المرونة في استخدام قنوات الاتصال ونقط التنسيق على المستوى الوطني. وهذا سيعزز حاجة الحكومات الوطنية إلى التنسيق لتضمن التنسيق والوقع الشاملين لمجموعة أنشطة الويبو في بلد ما. ولا بد من أن تتوخي البلدان عناية أكبر في تحديد دور البعثات الموجودة في جنيف في عملية الإبلاغ عن الاحتياجات والأولويات الوطنية والتنسيق مع الويبو فيما يخص تفاصيل المساعدة. والتحدي المطروح هو الربط بين المعرفة على المستوى المحلي بالاحتياجات الوطنية عن طريق الوزارات الحكومية وأصحاب المصلحة في العواصم وبين الخبرة السياسية للمنظمات الدولية ونظرتها الاستراتيجية وتجربتها التي تشكل الميزة النسبية لوزارات الشؤون الخارجية والبعثات التي تتخذ جنيف مقرا لها .

وأمانة الويبو بحاجة إلى إذكاء وعي الدول الأعضاء وإرشادها فيما يخص مجموعة أنشطة التعاون الإنمائي التي تقدمها. ولا بد من إتاحة "قائمة" أو فهرس لأنشطة التعاون لأغراض التنمية لمساعدة البلدان على تبيّن نطاق الأنشطة المحتملة التي يمكن إدماجها في خططها الوطنية. وينبغي لهذا الفهرس تفصيل أنواع أنشطة التعاون لأغراض التنمية التي تقدمها الويبو (حسب المنطقة والبرنامج على سبيل المثال)، وإجراءات طلب المساعدة، والإطار الزمني لتلقي المساعدة المطلوبة، وطرق التعاون الممكنة (مثل المشروعات التي تنفذ مرة واحدة أو تلك المتعددة السنوات أو الاتفاقات التعاونية الشاملة التي تجمع بين العديد من الأنشطة أو الخطط القطرية، إلى غير ذلك)، ونقط التنسيق المناسبة في الويبو. وينبغي للمبادئ التوجيهية تقديم المشورة لتحديد إن كانت المساعدة ستقدم على الصعيد الإقليمي أو الوطني أو على مستوى المحافظات أو المدن، ومن هم أصحاب المصلحة الوطنيين الذين يمكنهم طلب المساعدة وعبر أية قنوات، وما هي إجراءات إشراك مقدمي مساعدة أو مانحين أو خبراء آخرين في هذه الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضع المبادئ التوجيهية إجراءات لرصد الأنشطة القطرية وتقييمها وتحدد الاعتبارات المتعلقة بمدى استعداد بلد ما مثل القدرة الاستيعابية والمخاطر والموارد المطلوبة. وأخيرا، ينبغي أن تحدد هذه المبادئ التوجيهية الإجراءات التي يمكن أن توجه بواسطتها الدول الأعضاء التخطيط لأنشطة التعاون لأغراض التنمية ووضع أولوياتها. وينبغي استعراض المبادئ التوجيهية وتحديثها سنويا وإتاحتها بشكل بارز على موقع الويبو.

ولا بد من توضيح معنى مصطلح الاحتياجات القائمة على الطلب، فالتركيز على أنشطة التعاون لأغراض التنمية بناء على الطلب لا يعني أن تبقى أمانة الويبو مكتوفة الأيدي أمام طلبات المساعدة التي تقدم دون تقييم للاحتياجات، أو تلك التي لا تتماشى والاحتياجات الإنمائية الوطنية أو جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، أو تلك التي تفتقر إلى الفعالية من حيث التكلفة أو الاستدامة. ويجب أن يقوم التعاون لأغراض التنمية على حوار في سياق الاحتياجات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والتزامات الويبو للمضي قدما بجدول أعمال التنمية. ولا ينبغي أن تركز أنشطة التعاون لأغراض التنمية على "تلبية الطلبات" بل ينبغي أن تركز على تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء وفيما بينها حول الاحتياجات والأولويات ومدى ملاءمة مختلف أنواع المساعدة وفقا لمستوى التنمية في بلد ما ودرجة الاستعداد والقدرة الاستيعابية والمخاطر، فضلا عن المطالب المختلفة على موارد الويبو والتزاماتها بالتقدم بجدول أعمال التنمية إلى الأمام. وعلى الموظفين تناول العقبات والمخاطر بصراحة مع السلطات الوطنية كيما تكون النتائج المرتقبة واقعية. ولا بد من جهود أكبر لتحديد الخيارات ومناقشة البدائل، وإذا كانت هذه الأنشطة تتجاوز نطاق تلك التي تستطيع المنظمة تنفيذها فعلى الأمانة مساعدة البلدان على إيجاد مقدمي مساعدة آخرين.

وينبغي للدول الأعضاء في الويبو والأمانة النظر في ما إذا كانت عروض أنشطة التعاون لأغراض التنمية تحتاج إلى أن يتم تغييرها أو زيادتها أو استكمالها لتلبية احتياجات فئات معينة من البلدان (بالإضافة إلى فئة أقل البلدان نموا). وسيكون من المفيد النظر في المجموعات التي تقر بالقواسم المشتركة الممكنة مثلا بين مكاتب الملكية الفكرية الصغيرة والكبيرة، وبين البلدان التي تتوفر على قدرات في البحث والفحص (في مجال الملكية الصناعية) وتلك التي تفتقر إليها، وبين الدول الناشئة الكبيرة والبلدان النامية

المتوسطة الدخل. وقد تساعد هذه المجموعات المنظمة على استخلاص العبر من جميع البلدان بشأن بعض القضايا ووضع صيغ مناسبة لأنشطتها لتتماشى مع تلك الخصوصيات. وعلاوة على ذلك، فربما لم تعد أكبر الدول النامية الناشئة الأعضاء في الويبو من أبرز *المطالبين* بأنشطة التعاون لأغراض التنمية كما هي معروفة حاليا، ولكن قد تكون لها احتياجات ومصالح استراتيجية في البيئة المتغيرة لنظام الملكية الفكرية العالمي التي على الويبو أن تستجيب لها.

وينبغي أن تكون الأولوية إعطاء اهتمام أكبر لأنشطة التعاون لأغراض التنمية التي تعزز التعاون بين بلدان الجنوب. فيمكن على سبيل المثال تعزيز تبادل التجارب والخبرات فيما بين البلدان النامية باعتبار ذلك وسيلة لتنفيذ مزيد من الأنشطة الفعالة الموجهة نحو التنمية.

تعزيز تولي البلدان لزمام الأمور

ينبغي للويبو تكثيف جهودها الرامية إلى تكييف أفضل لأنشطتها في مجال التعاون الإنمائي لكي تتماشى والأهداف الإنمائية والظروف الوطنية. ويجب أن ينطوي دائما النهج الموجه نحو التنمية على أهمية السياق الاجتماعي والاقتصادي والأهداف الإنمائية والأولويات الوطنية وأهمية الإطار التنظيمي والمؤسسي الأوسع نطاقا للبلد ويجب أن يقر بذلك.

وعلى الأمانة مساعدة البلدان على تنفيذ وتحديث تقييمات الاحتياجات الوطنية من أنشطة التعاون لأغراض التنمية المتعلقة بالملكية الفكرية، وحبذا لو استند ذلك إلى السياسات الوطنية للملكية الفكرية والسياسات أو الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي وضعت بمساهمة من الجهات المعنية من إدارات حكومية وأصحاب مصلحة. وينبغي استخدم عمليات تقييم الاحتياجات لتحسين التخطيط على المستوى القطري لأنشطة التعاون الإنمائي التي ترتبط بنتائج مرتقبة وأهداف ومؤشرات أداء واضحة. وينبغي إبلاغ الأمانة والدول الأعضاء بالجهود التي تبذلها في ذات الوقت جهات أخرى لوضع واستخدام أدوات لإنجاز هذه التقييمات والعمل على التنسيق مع هذه الجهات أو استكمال ما تضعه من أدوات.[10]

وينبغي للويبو أن تواصل صقل قالب مرن وتستخدمه بعد ذلك لإعداد خطط قطرية متعددة السنوات لأنشطة المساعدة. وينبغي استخدام القالب بالموازاة مع سياسات واستراتيجيات وطنية للملكية الفكرية وأدوات تقييم الاحتياجات من أجل تحديد أولويات أنشطة المساعدة. ولا بد أن تكون الخطط القطرية نقطة تنسيق لإرساء الحوار مع الدول الأعضاء والتخطيط لجميع أنشطة موظفي الويبو في بلد معين لتعزيز التنسيق وتحديد الأولويات والكفاءة في استخدام الموارد. وينبغي أن تتوافق الخطط القطرية مع توصيات جدول أعمال التنمية والأهداف الاستراتيجية للويبو وإطار الإدارة القائمة على النتائج والموارد المالية والبشرية للمنظمة. وينبغي أن تشمل هذه الخطط تخطيطا لأنشطة الجهات المانحة والجهات الفاعلة الأخرى وتحدد المجال المناسب لتدخلات الويبو. وعلى الويبو أيضا أن تشجع الدول الأعضاء وتساعدها على وضع استراتيجية التماس وإدارة المساعدة وإعانتها على تحديد فرص الوصول إلى مصادر أخرى للمساعدة وتيسير ذلك.

ويجب على الأمانة والمستفيدين مواصلة حوار أجدى بشأن درجة الاستعداد والتحديات والمخاطر. ويتعين على الأمانة بذل مزيد من الجهود المسبقة لإبلاغ البلدان بما قد تتطلبه أنشطة التعاون لأغراض التنمية من الموارد الوطنية - المؤسسية والبشرية والمالية - ابتداء من مرحلة تقييم الاحتياجات ووصولا إلى تصميم الخطط القطرية وتنفيذها. وينبغي لها أيضا تكييف الأنشطة المقترحة أو تعديلها أو تأجيلها بناء على تقييم للموارد الداخلية المتاحة في البلدان المستفيدة. وينبغي أن يكون التخطيط القطري أداة للتفاهم المتبادل حول القيود المالية والحاجة إلى تحديد الأولويات.

---

[10] أنظر أدوات تقييم الاحتياجات التي وضعها المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة/مؤسسة سانا (Saana) للاستشارات (2007) وتقييمات منظمة التجارة العالمية لاحتياجات أقل البلدان نموا.

وعلى الأمانة والدول الأعضاء وضع إجراءات لتعزيز الإشراف على أنشطتها في مجال التعاون لأغراض التنمية على الصعيد الإقليمي. وينبغي للويبو أيضا مراجعة أنشطتها الإنمائية الموجهة للمكاتب الإقليمية للملكية الفكرية بوسائل منها التشاور مع الدول الأعضاء بشأن كيفية تحسين توجه هذه المكاتب إلى التنمية وتعزيز الخبرة الوطنية التي تحتاجها للإشراف على ترتيبات الملكية الفكرية الإقليمية.

توسيع مشاركة أصحاب المصلحة وضمان توازن التصورات وتعزيز الشفافية

على الويبو أن تدعم جهود البلدان الرامية إلى إنشاء لجان وطنية معنية بالتنمية والملكية الفكرية تشارك فيها جميع الوكالات الحكومية المعنية العاملة في السياسة العامة في المجالات المتأثرة بإصلاحات الملكية الفكرية (مثل الصحة والتعليم والمؤسسات الثقافية والزراعية والصناعية) وأصحاب المصلحة غير الحكوميين (مثل مجموعات المجتمع المدني والمحللين الصناعيين والأكاديميين الناشطين في مجالات الملكية الفكرية والاستثمار والابتكار والصحة والتعليم والتنمية والعلوم والتكنولوجيا). وينبغي أن يشمل ذلك دعم التشاور مع الجمهور ومشاركته في صياغة الخطط القطرية وتصميم المساعدة الإنمائية المرتبطة بالملكية الفكرية وتقديمها.

ولضمان توازن التصورات المتعلقة بالمساعدة المقدمة وتفادي تأثير دون داع من قبل أصحاب المصلحة الذين لهم قوة أكبر وموارد أكثر، ينبغي للويبو أن ترصد بانتظام أكثر تنوع أصحاب المصلحة والخبراء المشاركين في تقديم المساعدة (مثل الخبراء الاستشاريين والمتحدثين والمدربين). وينبغي لكل برنامج من برامج الويبو، في إطار مسؤولية الإبلاغ التي يضطلع بها، أن يبين بتفصيل الشركاء ومقدمي المساعدة في جميع الأنشطة، ولا سيما أنشطة التعاون لأغراض التنمية حسب فئة الجهة الفاعلة (مثل المنظمات غير الحكومية أو الوكالات الحكومية في البلدان المتقدمة/البلدان النامية أو مؤسسات البحث أو الرابطات الصناعية أو الشركات).

وإلى جانب إعداد الأمانة لتقارير أكثر شمولية بشأن مضمون أنشطة التعاون لأغراض التنمية ونتائجها، يتطلب التوجه نحو التنمية من الأمانة وجود ثقافة مؤسسية أقوى تشجع على التعامل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الخارجيين والباحثين والتعلم منهم، وإتباع نهج أكثر انفتاحا في العلاقات مع وسائل الإعلام التي لا تدرك أهمية لفت الأنظار إلى إنجازات الويبو فحسب، بل وتدرك أيضا أهمية إرساء حوار حول التحديات التي تواجهها الويبو في مجال التعاون الإنمائي وإقامة حوارات موضوعية بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

تحسين توجه أنشطة التعاون الإنمائي نحو التنمية وتيسير البحث لها واستنادها إلى الأدلة

لا بد من إيلاء اهتمام أكبر لضمان توجه الأنشطة نحو التنمية وإجراء استعراضات داخلية وخارجية من قبل النظراء وضمان الجودة ووضع استراتيجية اتصال وتوافر الأبحاث والدراسات التي تجريها الويبو.

(انظر أيضا التوصية بجمع البيانات حول الملكية الفكرية والتنمية في الجزء الثالث من هذا التقرير بشأن الوقع)

الوقع

تعزيز أدوات وعمليات قياس الوقع

تحتاج الويبو إلى وضع واستخدام أدوات وعمليات لقياس وقع أنشطة التعاون لأغراض التنمية بشكل أفضل على صعيد البلدان والقطاعات والمؤسسات. وينبغي لقسم الويبو الجديد المعني بالتحليلات الاقتصادية والإحصاءات الاضطلاع بدور قيادي في وضع مجموعة من المنهجيات الصارمة وإجراء دراسات لمقارنة الممارسات في مجالات أخرى من مجالات المساعدة الإنمائية في هذا الشأن. وينبغي إنشاء فريق خبراء مؤلف من موظفي الويبو وخبراء خارجيين للمساعدة على استعراض متكرر للأدوات اللازمة لقياس الوقع وأدوات الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة بشكل عام (انظر أيضا التوصيات أدناه بشأن الإدارة).

ولا بد من اتخاذ تدابير مختلفة لتبيُّن وقع أنواع أنشطة المساعدة المختلفة: تقديم المشورة والمساعدة التشريعية؛ وتطوير المكاتب؛ وتكوين الكفاءات المؤسسية؛ وإذكاء وعي الجمهور؛ والتدريب، وما إلى ذلك. وسيكون من السهل تقييم وقع أنشطة الويبو في مجال التعاون الإنمائي على تكوين الكفاءات المؤسسية إذا قسمت مثلا الجهود الرامية إلى تحديد الوقع والمؤشرات حسب مراحل مختلفة من "سلسلة النتائج": 1) التحسينات الفورية للكفاءات التقنية للمستفيدين، 2) وقدرة المستفيدين على تطبيق هذه الكفاءات المحسنة واستخدامها، 3) والنتائج النهائية أو الوقع النهائي على كفاءة المؤسسات أو توجهها.

تعزيز إجراءات استخلاص العبر والاستفادة منها وتعزيز متابعة وقع الأنشطة والمساءلة عليه

إن أمانة الويبو بحاجة إلى وضع أدوات وإجراءات لتحسين استخلاص العبر والاستفادة منها وتعزيز الرصد والمتابعة والذاكرة المؤسسية ومساءلة الموظفين في مجال الأنشطة الإنمائية. ويمكن أن يشمل ذلك أدوات وإجراءات للقيام بما يلي: 1) تحسين الاتصالات الأفقية بين قطاعات الويبو وبرامجها لتوليد الأفكار وتبادل الخبرات، 2) وضمان جمع منتظم للمعلومات بوسائل إلكترونية عن نتائج الأنشطة مصنفة حسب الموضوع والبلد والنتائج المرتقبة في نسق يمكن لجميع الموظفين استخدامه على مستوى المنظمة كلها. وبالنسبة لكل موضوع، لا بد من نظرة عامة عن القضية أو النشاط، والتجارب السابقة والمعوقات والقيود وتقييمات النتائج.[11] ولا بد أيضا من إجراءات لإطلاع الموظفين على آخر التطورات في مجال تخصصهم ودمج أحدث المعارف والدروس المستخلصة حول المساعدة الفعالة داخل الويبو وخارجها حتى لو تعلق الأمر بقضايا مختلفة أو في مناطق متباينة.[12]

دعم جمع البيانات والتحليل والدروس المستخلصة حول نقط تقاطع الملكية الفكرية والتنمية.

على الويبو أن تدعم الجهود الرامية إلى بناء المعارف والخبرات داخل المنظمة وخارجها بخصوص العلاقة بين أنظمة الملكية الفكرية المختلفة والقواعد والسياسات والممارسات ووقعها الإنمائي على مستويات متباينة وفي قطاعات مختلفة. ومن شأن ذلك أن يكون أساسا مهما لفهم مدى مساهمة أنشطة التعاون لأغراض التنمية في تحقيق نتائج إنمائية معينة.

وينبغي للويبو دعم الجهود على الصعيد الوطني لجمع البيانات التي ستساعد على تقييم وقع أنظمة الملكية الفكرية على الأهداف الإنمائية الوطنية. ويمكن أيضا استخدام هذه البيانات أساسا لتحديد ورصد أسس مقارنة ومؤشرات أداء لأنشطة التعاون لأغراض التنمية.

[نهاية الوثيقة]

---

[11] انظر:
WIPO (2009) Strengthening Development Cooperation: Elements for Discussion, Internal Discussion Paper, October.

[12] المرجع نفسه.